بل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين يكون الا انه لا يحذف
في تلك الفعلية عاملها فمذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله وشرطها عائد
الى المؤكدة بدون حذف اي وشرط الحال المؤكدة ان يكون مقررة لمضمون اي لمفهوم جملة اسمية فلا يرد
الاتيان لان الحال فيهما غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما تسمى حالا دائمة فعلى قولهم يكون الحال الدائمة واسطة
بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء كان ما قبلها مفردا او جملة اسمية او فعلية
والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان كمذهب الفريق الثاني كان
عائدا الى المؤكدة مع حذف مضافين اي وشرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية
وانما حذف المضافان بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم
فلا يرد الاتيان لان الحال فيهما مؤكدة لم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة
والمؤكدة ثم بالجملة الاسمية التي عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل شيء اخر ثم لما فرغ عن الحال شرع في بيان
التمييز فقال التمييز مبتدا ما بعده خبره او مبتدا محذوف الخبر اي من المنصوب التمييز او خبر محذوف المبتدا
اي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدا اي هو ما يرفع الابهام المستقر اي
الثابت في الوضع وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله
جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما ولكنه غير مستقر في وضعه لان العين
لم يوضع مبهمة بل انتشار في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع
واختلافه عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن الذات والجار والمجرور
يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندي رطل زيتا فان قوله زيتا رفع الابهام
عن ذات

عن ذات رطل او عن ذات مقدرة اي عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في
اضافة نحو قولك طاب زيد نفساً فان نفساً يرفع الابهام عن الذات المقدرة اذ لا ابهام في طاب
ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر من
امور زيد ثم تفسير ذلك الامور بقوله نفساً فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفساً
تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا بانه تمييز عن النسبة نظراً الى ان الابهام ناش
عن جهة النسبة وكذا قولك زيد طيب نفساً والجبي طيبه نفساً ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد
صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من الضمير الغائب
او مبهم اخر نحو ضربته زيداً او ضرب هذا زيداً والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليس تمييز
واجيب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر بهذه الحيثية فلا يدخل في الحد فلانم ذلك
في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة واجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان
مجروراً بالاضافة ولا يلزم في التمييز ان يكون ابداً منصوباً بل قد يكون مجروراً بالاضافة وسائر ما ذكر من التوابع
المقسوم هنا غير التوابع [٣] ذكر التوابع بعد ذكر نصاح قيد المستقر لاخرج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اي ما يرفع — ٣ بقرينة
الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد تام بالتنوين لفظاً او تقديراً او بنون التثنية او بنون
شبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة او شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام
عن المفرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن
والمساحة والمقياس غالباً مفعول او ظرف اي يرفعه عن مفرد مقدار رفعاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد
صفة لقوله مفرداً اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكلي نحو عندي عشرون درهما

تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد وهذا مثال العدد والتام بنون شبه
نون الجمع وانما مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما لئلا يكون مثالا لامرين العدد والتام بالنون وسياتي
بيان العدد او ذكر تمييز العدد واما في غيره اي في غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندي رطل زيتا
مثال الكيل والتام بالتنوين والرطل نصف مَنٍّ بفتح الراء وكسرها وهو الافصح والمراد بالرطل
ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان سمنا مثال الموزون
والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف المن وقفيزان برا او على التمرة مثلها زبدا
مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها مبتدا وقوله على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد
الضمير في المبتدا ومعنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفرد التمييز عن المفرد وجوبا ان كان
ذلك التمييز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير
كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمراد
بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فح يجوز ان يثنى
لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفي استثناء
قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد
كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع والافراد لكان اولى ويمكن
ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد
اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التمييز ويثنى جوازا في غيره اي
غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع اللغوي

فيشمل التثنية والجمع الاصطلاحي او معنى الجمع لغة فيشملهما ولان حكم التثنية يفهم بالدلالة قوله والجمع لانه
لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كان الاسم المميز المفرد المقدار تم بتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية
جازت الاضافة البيانية الى المميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي
رطل زيت ومنوا سمن وانما التزمت الاضافة في ثلثة رجال ومائة رطل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة
استعمال العدد والا فلا اي وان لم يكن المميز تم بتنوين او بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او
بالاضافة نحو عشرين درهما وملؤه عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الاضافة
او لا فان لم يحذف يلزم تقارن نون يشبه نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة و
ما جاء من نحو عشرو درهم ومئتوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنو وجه فان المميز
لم يكن متطلبا بتنوين ونون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا في تمييز المفرد وهو تمييز النسبة
واما في الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز المفرد
ان كان تم بنون الجمع جازت اضافته نحو ستو تمر وستو رجل وستون جمل وستون رجلا قيل في التمييز عن مفرد
تام بنون الجمع قليل لان الغالب في التمييز عن المفرد فيما كان المقادير وفي غيرها قليل جدا فلا يعبأ به و
من غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي فالاول عن مفرد مقدار وعن غير مفرد مقدار مما هو مفرد
ليس بكيل او وزن او عدد او مساحة او بقياس مثل خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا فيجوز بالاضافة الى نوعه والخفض اكثر اي خفض التمييز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
فهي اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه مميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير

فهو اولى بالجر لكونه علم الاضافة فليس بنصب على كون المضاف اليه مميزاً والثاني اي ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة
في ما ضاهاها اي المضاهات هو المشابهة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً و
اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوناً والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً واسم التفضيل نحو زيد افضل اباً
فان هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله
مثل طاب زيد نفساً مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو محول عن الفاعل اي طاب نفس زيد وزيد طيب اباً
وابوةً وداراً وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة او عطف على قوله في جملة اي او عن ذات
نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة مثل يعجبني طيبه اباً وابوةً وداراً وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة
وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاهي الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسماً
للمنتصب عنه او لمتعلقه ولمتعلقه عيناً او عرضاً من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له
ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار
عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وانما خص مثال الفرع اعني ما يضاهي الجملة والاضافة بذكر اصناف التميز
ليستدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله دره فارساً مثال التميز الذي وقع
بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالاً للتميز عن النسبة في الاضافة وصاحب المفصل
ذكره مثالاً للتميز عن المفرد لاختلاف الوجهين في الضمير في دره فان كان مبهماً لا يعرف المقصود منه كضمير ربه رجلاً
ونعم رجلاً وساء مثلاً كان التميز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير حينئذ نكرة وان كان معيناً
معلوماً يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب اليه المص

ثم الدر

ثم الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به الخير اي لله خيره فارسا اي لله خير فروسيته
وهذا القول انما يستعمل في التعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله
وما صدر عن الممدوح من خير ثم ان كان التمييز عن النسبة اسما اي غير صفة يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة
قوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انتصب التمييز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التمييز كزيد في طاب
زيد ابا وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب
باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه
اي لما انتصب عن عامله كزيد في المثال المفروض جاز ان يكون له كجابة جزاء الشرط اي جاز ان يكون التمييز
اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه ولمتعلقه اي لمتعلق ما انتصب عنه والا فهو لمتعلقه اي وان لم يصح
جعله لما انتصب عنه جعل التمييز اسما لما انتصب عنه فهو اي التمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية
الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از انكه
او را پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما
لمتعلقه فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولنا نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما
لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه
ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به
فثبت ان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه وان
كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال شيخي واستادي فداه نفسي وروحي هذا
ما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه

ازان رو که او پدر است وصحيح اسما لمتعلقه وعبارة عنه
ويترجم بقولنا خوش است زيد

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه
وللمتعلقه جاز ان يكون له وللمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفساً حيث لا يصح كونه للمتعلقه وفيه نظر لانه على هذا
يصير الشرط والجزاء واحداً واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية لان الصحة في جانب الشرط
باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التمييز والجواز في جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التمييز فيكون
المعنى ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلقه افراداً او غير تمييز جاز كونه لكل واحد منهما تركيباً او تمييزاً
ولقائل ان يقول مع هذا التكلف والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك
المعطوف المحذوف في الشرطية الثانية ايضاً فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي ايّ
بعض كان والمنفي في الشرط شيئان صلاحيته له وصلاحيته لمتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء
هذا المجموع بنفي صلاحيته لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق التمييز
في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد
وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز جنساً استثناء مفرغ
اي فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنساً والجنس
يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد علماً فيفرد ولما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى التثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضاً والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي
يفرد التمييز ان كان جنساً في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فح يطابق ما قصد
من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوماً ولقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما

106

النوعان ٢

ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثنائيين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعين اى فالمثنى
وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان التمييز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اى كانت تلك الصفة للمنتصب عنه لان الصفة
تستدعى موصوفاً فالمذكور اولى بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد هو زيد ولا يحتمل
ان يكون له والد بخلاف الاسم نحو طاب زيد اباً فانه يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب
كما بيّنا وكانت طبقه عطف على قوله له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل
والشبه بمعنى المشابه اى وان كانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارساً وطاب الزيدان فارسين وطاب
الزيدون فرساناً واحتملت الحال عطف على قوله كانت له واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى
كما يستقيم على التمييز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارساً اى من حيث انه فارس او حال كونه فارساً
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان العامل تاماً بالاتفاق فلا يقال عندى زيتاً رطل ولا سمناً منوان
ولا درهماً عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخراً والاصح اى اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل
ايضاً مع قوته فى العمل وذلك لان التمييز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التمييز ان كان معمولاً
بمعنى الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخراً وان كان معمولاً للفعل فهو من حيث المعنى فاعل للفعل نحو
طاب زيد اباً اى طاب ابوه وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدماً على
الاجمال للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلّم من البيان ما لم تعلم فان قوله
من البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع محمول

على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير واما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقديم التمييز
الذي هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تع وفجرنا الارض عيونا فان معناه وفجرنا
عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا
للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا عيون الارض فتفجرت عيونا خلافا
للمازني والمبرد اي لابي عثمان المازني ولابي العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان المازني وهو تلميذ ابي الحسن تلميذ
الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهو استاذ البصرة فانهما اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسمي
الفاعل والمفعول ووافقهما الفراء وتلميذ الكسائي وهو استاذ كوفة احد القراء السبع نظرا الى قوة العامل
استدلالا بقول الشاعر الفصيح اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال
ان في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشان :
تطيب سلمى نفسا بالفراق تقديم نفسا على تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء التحتانية
فلم يكن البيت دليلا قطعيا لجواز ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد وهو العامل فيه
وتطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب
بالفراق فلما احتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل :
على هذا الوجه ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل ان يحمل :
على اضمار الشان في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدرا على التمييز وتفسيره بالمذكور وعلى هذا
يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على
العامل فلما احتمل هذه الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به

تم

ثم لما فرغ عن بيان التمييز شرع في بيان المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى استطراداً فقال
المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منفصل ايضاً وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في
الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما مخرج عن المتعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن
جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور
بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه تعريف
باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من باب
تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على
المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه يكون لفظ المستثنى متواطياً اي كلياً يصدق على كل واحد منهما
على السوية لا مشتركاً وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاخير
ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا مخالفاً لما قبلها نفياً او اثباتاً
ويمكن ان يراد بقوله بالمستثنى اللفظ الدال على المستثنى لا مدلوله ويكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب
حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
عائد الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه
على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين القسمين على طريق صنعة
الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام في الكلام اصلاً فالمتصل الفاء للتفسير وهو مبتدا خبره
قوله المخرج اي الاسم المخرج عن متعدد احتراز عن غير المتعدد المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون
الا عن متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركاً واجيب بانه وان كان مستدركاً لكنه ذكره لبيان التفصيل

وهو قوله لفظاً او تقديراً افاده تفصيل المتعدد ومثال المتعدد لفظاً نحو جاءني القوم الا زيداً ومثال المتعدد
معنى نحو ما جاءني الا زيد وقرات الا يوم كذا والجار في قوله بالا وواخواتها متعلق بالمخرج اي بواسطة الا
واخواتها اي اخوات الا وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عما اذا اخرج عن متعدد
بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى منهم زيداً او استثني منهم زيد فانه ليس بمستثنى اصطلاحي وان كان
مخرجاً عن متعدد والمراد بالا غير الصفة اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيداً فزيد لا يخلو
اما ان يكون داخلاً في عموم القوم ام لا فان كان داخلاً يكون المجيء منسوباً اليه فاخراجه بنفي المجيء عنه يكون
كذباً او تناقضاً وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن والله تعالى منزه عن ان يوجد في كلامه
الكذب والتناقض وان لم يكن داخلاً فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكر المصنف قيل
داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان التغيير
وكل كلام التحق باخره بيان التغيير توقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيداً راسه الحجنبي
زيد علمه فلا يلزم شيء مما ذكر لاختلاف الجهة والمنقطع مبتدأ خبره قوله المذكور اي الاسم المذكور
بعدها اي بعد الا غير الصفة واخواتها غير مخرج عن متعدد نحو ما جاءني القوم الا حماراً ثم لما كان
المستثنى في اعرابه مشتملاً على خمسة اضرب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب
في عود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول
على الدال كان الضمير عائداً الى المستثنى واريد به ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل عموم
المجاز لا لفظه وكان في الكلام من المختار صنعة الاستخدام ولذا اريد به ما هو المشترك بين القسمين

علي وجه

على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن في الكلام استخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة
وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك
وهو غير جائز واجيب بانه ليس من قبيل عموم المشترك بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به
ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة احتراز عن الا التي للصفة
فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاءني رجال الا زيد ورأيت
رجالا الا زيدا او مررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو
راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان ولا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها
مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج بمثل
هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في كلام موجب تام فيخرج نحو قرئ الا يوم كذا على صيغة المجهول
ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح
واجب النصب بل يختار البدل ان كان تاما او يعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما
سيجئ او مقدما عطف على قوله بعد الا اي وان كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان
في كلام موجب او غيره نحو جاءني او ما جاءني الا زيدا احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله المستثنى والضمير المجرور العائد الى لام الموصول في المستثنى او منقطعا عطف على قوله مقدما
اي وكان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة لاستحقاقه النصب

لشبهه بالمفعول فی کونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع
امتناع البدل فی هذه المواضع الثلثة المذکورة اما فیما وقع بعد الا فی کلام موجب فلان البدل
فی حکم تکریر العامل وعلی تقدیر تکریره یلزم الایجاب فی المستثنی والمستثنی منه فصار معنی قولک
جاءنی القوم الا زیداً جاءنی القوم الا جاءنی زید وهو عکس الغرض وخلاف المقصود لان المقصود
الاخبار عن مجی القوم غیر زید بخلاف غیر الموجب حیث امکن فیه تکریر اصل العامل مع ترک
النفی العارض فلا یلزم النفی فی المستثنی والمستثنی منه ولان المبدل منه فی حکم التنحیة
فیکون المستثنی فی حکم التفریغ وهو ممتنع فی الایجاب لعدم استقامة المعنی بیانه ان القوم
لو سقط فی جاءنی القوم الا زیداً بقی جاءنی الا زید وهو باطل لان معناه جاءنی جمیع الناس
الا زیداً وهو محال وفی کلا الدلیلین نظر اما الاول فلانا لا نم لزوم الایجاب فی المستثنی والمستثنی منه
حیث امکن تکرار العامل المنفی بقرینة ان الا بعد الاثبات یوجب النفی وذلک لان حکم
ما بعدها ابداً یخالف ما قبلها بالاتفاق کما فی قرأت الا الیوم کذا فی تقدیر ما قرأت الا الیوم کذا
فلا یلزم عکس الغرض وخلاف المقصود واما الثانی فلانه یوجب الابدال فیما یصح فیه التفریغ
فی الایجاب کما فی قولک قرأت ایام الاسبوع الا یوم کذا ولیس کذلک واما فیما اذا کان المستثنی
مقدما فلامتناع تقدیم البدل علی المبدل منه لانه تابعه ولا یجوز تقدیم التابع علی المتبوع واما
فی المنقطع فلانه لو کان بدلا فلا یخلو اما ان یکون بدل الکل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط
والکل منتف اما الاولان فلانهما لا یتحققان بدون اتحاد الجنس ای بدون المجانسة بینهما ای
بین البدل والمبدل منه ولا اتحاد بینهما ای لا مجانسة بینهما فی المنقطع واما الثالث فلانه لا یتحقق

السقوط

بدون ملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل
والمبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فانعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحو
يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان الدليل على ان امتناع ابدال المنقطع
انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه
في حكم تكرير العامل فيصيره جاءني القوم الا جاءني حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو
ما جاءني القوم الا حمار لزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل
ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول
جميعا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط
فاعرف وقوله في الاكثر ظرف منصوب المقدر المستحق على قوله اذا كان منقطعا بواسطة
العطف اذا كان منقطعا اي وهو منصوب اذا كان منقطعا بواسطة العطف اذا كان
منقطعا في قول اكثر النحويين او هو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني النصب في المنقطع في الاكثر
والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول
بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والعيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولهما لاختلاف الجنس والجواب انه جعل
مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس بما يكون مونسا للمجاور بها هذا
المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس بها انيس و
ليس فيها الا اليعافير والا العيس او كان بعد عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان

واقعاً بعد خلا وعدا في الاكثر لكونهما فعلين ناصبين بعدا بنفسه وخلا بعد الايصال بحرف من
والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيداً او عدا عمراً وانما قال في الاكثر احترازاً عن قول
بعضهم فانهم يجوزون الجر بهما على انهما حرفا جر عندهم قال السيرافي لم اعلم خلافاً في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدا وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاءني
اخوتك ما خلا زيداً وما عدا عمراً وما هما في الكلام في محل الظرفية اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمراً وروى ابن الانباري عن الاخفش الجر بهما بجعل ما مزيدة
لا مصدرية وروى ذلك الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتبر خلافه حتى لم يقل
في الاكثر او بعد ليس ولا يكون لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءني القوم ليس زيداً
وسيجيئك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيداً كما لزم اضمار
الفاعل في خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز
فيه النصب ويختار البدل فقال ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل
اي بدل البعض من الكل اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الا كلمة ما هو صوفة او موصوف
اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه
الجملة الفعلية وقعت حالاً بتقدير قد اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور
فالجملة الاسمية حال ايضا مثل قوله تع ما فعلوه الا قليلاً بالنصب على الاستثناء والا قليلٌ بالرفع
على البدلية من الواو في ما فعلوه وفي قوله بعد الا احترازاً عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور

لكنه بعد خلا او عدا او ليس ولا يكون او غير وسوى ونحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب احتراز
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل كما يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى المقدم
على المستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار
البدل في مستثنى متصل متأخر او في المستثنى المتأخر بعد الا بدلالة تمثيل المص قوله ما فعلوه الا قليل
دلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب
على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون
ح فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه وليس الضمير هنا قيل بدل البعض اذا
كان بعد الا لم يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا
في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في كلام الغير الموجب
اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا او التابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع
مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البدل محمول
على حذف المضاف اي تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان النسبة الثبوتية
اصل والنسبة السلبية عارضة والبدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب
الاثبات فاما السلب فمحمول عليه فان قيل لم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى
بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من لفظ اله
وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فلو قال بدل من اللفظ لزم عمل لا في الاثبات

فيكون بدلا من محله الرفع على الابتداء او عامله معنوي وكذا قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ
عن بحث المواضع التي يجب فيها النصب ويجوز فيها الوجهان شرع فيما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال

ويعرب على العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي
قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه وبحسب القدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل
الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني
الا زيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت
الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتامل لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه
فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب
على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين اولا كما في المثال الاخير
فان قيل البدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل تقول ما جاءني
احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا او ما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم لكونه معربا
على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور
والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف
المستثنى منه واقيم هو مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعرب على حسب
اقتضاء العامل بلا تبعية فان قيل اذا كان العامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله
تعالى الذين استضعفوا لمن آمن منهم والبدل الذي بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر تكرر
في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان

المستثنى

المستثنى المفرغ فى قولك ما مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب
على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله
لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه بتبعية لان تكرير عامل
المبدل منه فى البدل المذكور جائز لا واجب فاعرف الواو فى قوله وهو للحال اى والحال ان ذلك
المستثنى واقع فى غير الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام الاستثناء وانما تيرك
مفعوله لانه مثل فلان يعطى ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر
الا عاما من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا فى النفى نحو ما ضربنى الا زيد اى ما ضربنى احد الا زيد
اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءنى الا زيد بتقدير جاءنى كل واحد الا زيد فانه ممتنع
لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربنى الا زيد
بتقدير ضربنى كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص كما يقال فى
جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتى جاءنى الا ابيك فلان فان المعنى جاءنى جميع اهل بيتك
الا ابيك وايضا لم لا يجوز ذلك على وجه مبالغة العلو كقول الشاعر اخفت اهل الشرك
حتى كانه لتخافك النطف التى لم تخلق قيل لانه عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانداجه
فى صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المص مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بمنع
تقدير صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل
يفهم من التقييد بقوله فى غير الموجب اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى جميع
الاوقات الا وقت استقامة المعنى فى الموجب يكون الحكم مما يصح ان يثبت فى العام

فيح يعرب في الموجب ايضاً نحو قرأت الا يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت
او يوم الاحد ونحو ذلك فان قرأت حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء
الا من الله تعالى ومن ثم للاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ
على حسب العوامل بعد الايجاب استقامة المعنى في الايجاب يعني لم يجز ما زال زيد الا عالما لانه
استثناء من الموجب لان ما في ما زال للنفي وزال ايضا فيه معنى النفي والنفي اذا
دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم
ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا على ما مات الا زيد وما خلق الا البشر فالنفي والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يدار
الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله عبر الغالب اذ الغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب
والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس كذلك من وظائف
النحو الا يرى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت العنقا والسما تحتنا والارض فوقنا
ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال
زيد الا عالما بتاويل هذا التركيب وهذا الكلام فاعل لم يجز واذا تعذر البدل على اللفظ الجار والمجرور
متعلق بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما حال عن
البدل اي واذا تعذر البدل محمولا على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي فحمل اي فهو محمول على
الموضع اي على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه بدل

كشافي

للتحقير

محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على انه فاعل ولا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه بدل محمول
على اسم لا التي لنفي الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شئ فانه بدل محمول على محل خبر ما
التي بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على انه خبر مبتدا اي ما زيد شيئا الا شئ حقير لان التنكير للتحقير وزيد في بعض النسخ
لا يعبا به اي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة شئ هذا اي تعذر البدل في الامثلة الثلثة المذكورة
لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد من لفظ احد
المجرور بمن الزائدة لزم زيادة من في الاثبات على الاصح لان البدل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة لا تزاد في
الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد ومحله الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من
الزيادة وما ولا عطف على قوله من اي ولان ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدران اي
لا تفرضان عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل اي لا تجعلان
عاملتين بعدها اي بعد الاثبات لانهما اي لان ما ولا المذكورين عملتا حيث عملتا للنفي اي لاجل
النفي لانه علة حمل لا على ان وحيث عملت او جزء علة حمل ما على ليس لما عرف ان لا التي للنفي
انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفي كما ان لتاكيد الاثبات فحمل عليه حمل النقيض وما
انما تعمل لانها شبيهة بليس في النفي والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير على النظير فثبت ان النفي
علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس وهو علة محصرة له وقد انتقض ذلك النفي بالا
في المثال الثاني والثالث لانها بعد النفي يوجب الاثبات وانتقاد العلت المنحصرة توجب
انتقاد الحكم فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الثاني بلفظ احد لكانت لا عاملة في البدل النصب
وان لم تعمل في المبدل منه المبني فيلزم عملها الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم تكرير العامل

وكذا اما لو ابدل قوله الا شيئا في المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة في الاثبات فتعين
ابداله من المحل اذ محل المبدل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملهما
معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ لانها اي لان ليس عملت
للفعلية اي لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر فيها لنقض معنى النفي النقض هنا مصدر مبني للمفعول
اي لانتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر العاملة هي لاجله متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اي انتفى اثر نقض
معنى النفي لبقاء الامر التي عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وانما ابرز الضمير العاملة لانها صفة
جارية على غير ما هي له انث ومن ثم جاز الاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل ان ليس عملت
للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها ليس زيد الا قائما واستنع ما زيد الا قائما
بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيه بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث
لا يجوز الا قائما لانتقاض عمل ما لانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبه بليس ثم لما فرغ قوله
ليس زيد الا قائما بتاويل هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ من ذلك شرع في بيان
المواضع التي يجب فيها الجر فقال ومخفوض اي المستثنى مخفوض وفي بعض النسخ ويخفض بعد
غير وسوى وسواء بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان
كسر السين وهو المشهور وضمها ممدود بفتح السين وكسرها وبما هيهنا غير منونين على الحكاية وان
نونتها جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اي اكثر قول النحويين وانما قال في
الاكثر احترازا من قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم
اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم متمكن لابد له

من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه اي في الاستثناء كاعراب
المستثنى بالا اي مثل اعراب الاسم الذي استثني بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى
بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في
غير موجب تام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
وما جاءني غير زيد على التفريغ وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان
ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستثنى عن اعرابه لان له وجها اخر لاجل الاضافة
وغير لا وجه لاعرابه فبالحري ان يوثر ان يجوز ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو
اعراب المستثنى فان قيل لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل الاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره
في الاستثناء بين ذلك بطريق النشاعة دون الاضافة فقال وغير مبتدا ان بتاويل لفظة
غير وخبره قوله صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اي مغايره حملت
على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة
قوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال فكيف يكون استثناء فقال
حملت على الا اي لانه حملت على الا في الاستثناء حال اي حال كون الا واقعة في الاستثناء
او تمييز اي من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف بمفهوم الكلام اي حملت على الا و
شاركته في الاستثناء والاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف
اي حملا مثل حمل الا عليها اي على غير في الصفة حال او تمييز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء

اذا كانت ظرف لقوله حملت الا اى كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت الا تابعة ::
لجمع منكور اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق بتناول المستثنى وعدم تناوله و
انما حملت الا على الصفة ح لتعذر اى كلا نوعى الاستثناء ان المتصل يلزم دخوله جزماً والمنقطع
يلزم عدم دخوله جزماً والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى و
لا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث
يراد به الاستغراق او العهد فان اريد الاستغراق يعلم التناول حتماً وان يراد به العهد يعلم عدم
التناول جزماً فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا
واحداً ح لم يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان فى السماء
والارض امر الالهة او اثر قدرة آلهة غير الله لتاخر تباعن هذا النظام فالا فى الآية واقعة بعد
جمع منكور غير محصور وهو قوله آلهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الضابطة نظر طرداً وعكساً
اذ ربما يتعذر الاستثناء فى المحصور ايضاً نحو ما جاءنى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها
وربما يتعذر فى منكور غير محصور نحو جاءنى رجال الا حماراً لصحة الاستثناء المنقطع لكون المستثنى
خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور
اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب (او الغائب) فعند وجود هذه الشرائط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة
الاستثناء وضعف حمل الا على الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر هذا الاستثناء لاستغراق

كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الا على حقيقتها بقابل الا الفرقدين
لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان اخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه
والقياس توصيف المضاف اليه لانه المقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة
والموصوف بالخبر وهو مفارقة ثم لما فرغ من بحث اعراب غير شرع في بيان اعراب سوى وسواء
فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد كانك قلت جاءني القوم مكان زيد اى بدله فهو ظرف
صار استثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المجئ والذى يدل على الظرفية
وقوعها صلة للموصول تقول رايت الذى سواك كما تقول رايت الذى عندك ولو لا الظرف
لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على الاصح نفيا لقول من يجريهما مجرى غير في جواز وقوعهما
غير ظرف فيجيزون في السعة نحو مررت بسواك وجاءني سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع
في خبر كان واخواتها فقال خبر كان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق ومنها خبر كان واخواتها
اى واحدى اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى وقوله هو المسند بعد دخولها
ابتداء الكلام اى دخول كان واحدى اخواتها ففي قوله المسند احتراز عن كل ما هو المسند اليه وفي
قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك فان قيل
يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان
بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس مسندا اليه بل الى
فاعله فان قيل يدخل في الحد صالحا في نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد

[illegible]

بالمسند المسند الى اسم كان حيا تبعية بدين ذكر النواسخ بعد ذلك نحو كان زيد قائما فان قائما
مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها فى المنصوبات ولم يذكر اسمها فى المرفوعات
لانه فاعل لا ملحق به فلم يذكره عليحدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره عليحدة
وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء علامة الفاعل وهو تمام الكلام به ؛
وامره اى حكم خبر كان وشانه كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرائطه ويتقدم معرفة
اى يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها بدون قرينة حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس
لاقترانها بالقرينة وهى النصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فح
لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان
معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدا لمكان اللبس وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان
دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختص كان بالحذف لكثرتها ولا يحذف ذلك الا فى نحو
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان
عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان استعمالا لا لانه حرف الشرط التى لا يليها الا الفعل غالبا وحذف
المبتدا ايضا لدلالة الفاء التى هى جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية ويجوز فى مثلها
اى فى مثل هذه الصورة او فى مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجئ بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها الفاء
وبعدها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول ونصب الثانى بتقدير كان مع الاسم فى الموضعين
اى ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثانى رفعهما بتقدير كان مع الخبر فى الاول وبتقدير
المبتدا فى الثانى اى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثانى اى

وان كان

وان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم
خيرا ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
اي لاجل انطلاقك انطلقت فحذف اللام الجارة لكثرة حذف حرف الجر من ان المصدرية ثم حذف
كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص
فقدر العام الناصب لوجود النصب في منطلقا وهو كان فابدل الضمير المنفصل لعدم ما يتصل به
وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت
النون في الميم لقرب مخرجيهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا يلزم اجتماع العوض و
والمعوض فبقي الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة
مناسبتها باخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير فتح همزة اما على
تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع المكسورة
وجوزه المبرد لانها تشبه المفتوحة في السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان
اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدأ محذوف الخبر اي منها اسم ان واخواتها اي امثالها
على الاستعارة المصرح بها هو المسند اليه مستانفة فيه احتراز عما هو ليس بمسند اليه بعد دخولها
اي بعد دخول ان واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واخواتها فان
قيل يدخل في الحد نحو ابوه في ان زيدا ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم ان قيل
المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فيخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبر ان فان قيل يدخل
في الحد اخاك في ان زيدا اخاك في الدار مسند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه

خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد فخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم
فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه
بعد ما يقتضي المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
ثم لما فرغ من اسم ان واخواتها شرع في المنصوبات بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي
لنفي الجنس قوله لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي
هي لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل
قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به من المنصوبات بكان واخواتها
والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون
منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول وخبر كان واسم ان منصوب محلا فيكون
من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لا فانه ليس منصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون
من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان
ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدا محذوف الخبر وقوله هو المسند اليه
استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه فيه احتراز
عن نحو المبتدا وسائر اصناف المسند اليه عن غير دخول لا النافية للجنس وقوله يليها الضمير المستكن
عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلي المسند اليه والجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او
من المضمر في دخولها وح لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولي فعل المسند اليه
وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموضعين تانيثا

وتذكيرا

116

وهند كبيرًا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير
وان لم يوجد اللبس نحو هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من
هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي اما اذا
اسند اليه فعل جرى على غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو تضربه هو وعند
عدمه نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من الضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه
نكرة وكذلك قوله مضافا اي حال كون ذلك المسند اليه مضافا او مشبها به اي بالمضاف
في تعلق شيء هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون
معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد
بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد ابوه في
لا رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لان الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلامًا
حسنًا عندك لانه تابع نحو لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف قد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب
بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك التعريف فقال فان كان اسم لا التي لنفي
الجنس مفردًا اي غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب
بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني
لان هذا الضمير ح كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكورة
حكما اذ المطلق مذكور بدلالة المقيد اي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند الى الضمير

اي على ما ينصب هو به او الى قوله على ما يقع النصب به الاول اصوب لان اسم لا ينصب
اذا كان نكرة مضافا او شبيها به اي على ما ينصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف
على ما بيّنّا يعني ان كان نصبه بالحركة يبنى عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف يبنى عليها
نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في المثنى والمجموع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان
ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابها مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية
للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا لنفي الجنس قد يكون بالفتح نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
بالالف نحو لا ابا رجل ولا ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل ولا ناصري رجل فيها وبناء اسم لا
لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناءه اذا كان مفردا والاسماء الستة انما يكون اعرابها
بالالف نصبا اذا كانت مضافة او شبيهة بالمضاف وانما بني لتضمن من الاستغراقية
لان نحو لا رجل في الدار مبني على السؤال كانه قيل هل من رجل في الدار فقيل لا رجل في الدار اي
لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه وبين لا الظرف مفعول ما لم يسم فاعله
اي من اسم لا وجب الرفع والتكرير على الابتداء نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة
اما الرفع في المعرفة فلامتناع اثرها فيها لانها لنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في
المفصولة فلضعف عملها لكونها عاملة لحملها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها
رجعت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار
ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امراة جواب ~~ولا امراة~~
جواب من قال افي الدار رجل ام امراة ونحو قولهم قضية ولا ابا حسن لها متاول جواب سوال

هاي

وهو انه يقال ابو الحسن معرفة لكونها علماً فانه كنية على ابي طالب و لا رفع فيه ولا تكرير فاجاب
بانه متاول بالنكرة اي بتقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وهو في المعنى نكرة فحذف
المثال المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او بصفة اشتهر هذا العلم بها اي هذه قضية ولا حاكم لها
وذلك لان علي رضي الله عنه كان مشهورا بالحكومة قال عليه السلام اقضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون
موسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية
مشكلة لا يليق بالحكم فيها غير ابي الحسن رضي الله عنه او معناه هذا الحكم وليس ابو حسن حاضرا فيه وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه
خمسة اوجه الاول فتحهما اي رفع الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا
فيهما لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ونصب الثاني على ان لا فيه
زايدة لتاكيد النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة فتحته النصب في العروض
والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل اسم لا مفردة نكرة مفتوح كما يقال كل
مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول
بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفعه اي رفع الثاني على ان لا فيه
زائدة لتاكيد النفي او على انه معطوف على الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع رفعهما
اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السوال لانه
جواب من قال احول لنا ام قوة ورفعهما في المكرر غير المفصول لمناسبة السوال وان كان فيه
مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت على ضعف لان

فتحة

عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لا فيه لنفي الجنس ؛
فان قيل ماله ترك الوجه السادس كما ذكره الزمخشري في المفصل وهو فتح الاول على ان
لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس لان هذا الوجه وهم لانه باعتبار الصورة
عين الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لازداوت الوجه على الستة لان الرفع في الثاني يحتمل
ان يكون للحمل على لفظه ويحتمل ان يكون لا زائدة لتاكيد النفي او يكون لا بمعنى ليس ثم قيل في
تفسير قولنا لا رجل ولا قوة الا بالله مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله
من معصية الله تع الا بعصمته ولا قوة على طاعة الله تع الا بعونه اي لا رجوع لنا عن معصية الله
الا بعصمته ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه واذا دخلت الهمزة على لا النافية للجنس ؛
لم يتغير العمل اي لم يتغير تاثيرا لا في المتبوع ولا في التابع لان الهمزة لا تبطل عمل عامل تقول الا رجل
في الدار والا غلام رجل في الدار بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذ بقيت بلا جرم
ووجدته بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا رجل في الدار
مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل اللغوي وهو التاثير دون الاصطلاحي
او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما في الا غلام رجل او شبيها كما في الا رجل فان فتحته
تشبه النصب في العروض والاطراد واما قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا الا ترديني او
محمول على الضرورة ومعناه اي ومعنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام نحو الا ماد فاشربه
والعرض نحو الا تنزل بنا فتحسن اليك فان قيل ذكر الاندلسي ان الا في العرض مختص بالفعل ؛
فكيف يدخل ههنا في الاسم قيل ان المص لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا اتيان منك

فمرنا

فسرناه وفيه قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوهما كالانكار
التغرير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمني مغير الحكم
التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني والمص اختار قول المازني والمبرد كما اختاره
الجزولي ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ونعت اسم لا المبني الاول بالرفع على انه
صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله مبني اي حال كون النعت مفردا يليه حال مترادفة او
متداخلة اي حال كون النعت يلي المبني من غير فصل بينهما مبني ومعرب حملا على الموصوف
لمكان الاتحاد بينهما معنى لدلالتهما على شئ واحد لمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت غير
المفصول ولتوجيه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى رفعا حملا على محله
ونصبا حملا على لفظه من حيث ان فتحه تشبه النصب في العروض والاطراد كحركة المنادى
وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اي
معرب برفع ونصب نحو لا رجل ظريف ظريفا فقوله ظريفا بالفتح والرفع والنصب وفي قوله
المبني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا لا غير نحو لا غلام رجل ظريف فيها
لكون منعوته معربا وفي قوله الاول احتراز عن النعت الثاني فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا
وليس بمبني نحو لا رجل ظريف شريفا في الدار ولقائل ان يقول قوله يليه يغني عن قيد الاول
وفي قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبه فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي
ولا رجل احسن منك لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فتابعه
اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفي قوله يليه احتراز عن المفعول بينهما

فانه معرب لاغير نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا
واحداً والا اي لم يكن النعت كذلك بان كان غير اول او مضافاً او شبيهاً به او مفصولاً
فالاعراب مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط اي فالاعراب واجب رفعاً ونصباً
لعدم علة البناء كما ذكرنا نحو لا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل
خير منك في الدار ولا رجل في الدار كريم ثم لما فرغ من بيان حكم نعت المبني شرع في بيان
حكم المعطوف عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اي حمل معطوف اسم لا المبني
على لفظه ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير لا النافية للجنس في المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله
الرفع على الابتداء وعامله معنوي نظير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قول
الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا اب وابنا ابن مثل مروان وابنه اذا هو ٭
بالمجد ارتدى وتازر اي قوله وابن يجوز النصب والرفع حملاً على اللفظ والمحل ولا يجوز في ٭
المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل
في حكم المستقل كيا زيد وعمرو ولمظنة الفصل بالموكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثيره حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ٭
بدون التعريف والفصل كما مر في لا حول ولا قوة وذلك عند التعريف والفصل وبدون
شرط التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك عند المبرد بخلاف ما فان قيل ذكر حكم النعت
والعطف دون حكم سائر التوابع قيل لان حكم سائرها لا نص عندهم فيها لكن ينبغي ان يكون

حكمها

حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكر الاندلسى ومثل لا ابا له باثبات الالف ولا غلامى له ولا ناصرى له
بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع لا اب ولا غلامين له و
لا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس فى المفرد تشبيها له بالمضاف مفعول له للفعل
المفهوم اى اجيز تشبيها بمثل لا ابا له ولا غلامى له ولا ناصرى له بالمضاف او مفعول مطلق اى شبه
تشبيها والجملة معللة اى لكونه شبيها بالمضاف لمشاركته له اى لمشاركته مثل لا ابا له ولا غلامى
ولا ناصرى له للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا لان
الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشبهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف فى لا ابا له
علامة النصب وحذف النون فى لا غلامين له ولا ناصرين له لشبه الاضافة ومن ثم لم يجز اى
ولاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف للمشاركة فى اصل معناه وهو الاختصاص لا ابا فيها و
لا غلامى فيها ولا ناصرى فيها لعدم مشاركة المضاف فى اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو
لا ابا له ولا غلامى له ولا ناصرى له بمضاف اى الى الهاء لفسادِ المعنى على تقدير كونه مضافا لكان معرفة
فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا ابا له وبين النكرة وهو لا اب له فى المعنى وهو فاسد لامتناع
اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما فى المعنى باعتبار
وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما فى المعنى بعارض النكرة على المعين لا يستلزم
الاتحاد بينهما فى الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما لعارض الا ترى ان وجهك
ووجه لك يتساويان فى المعنى لعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم لعدم تعدد وجه
المخاطب وانهما مختلفين وضعا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك

وصدرک وصدر لک وجاءنی زید وجاءنی رجل ہو زید ونحو ذلک علی ان امتناع الاتحاد بین المعرفة
والنکرة ایضا ممنوع اذ قد یوجد الموافقة بین المعرفة والنکرة فی المعنی کما فی وجہک ووجہ لک
وراسک وراس لک وقلبک وقلب لک وصدرک وصدر لک فان کلا منہما یفید التعریف
وان کان المنون منہا نکرة من حیث الوضع نعم یمنع الاتحاد بینہما اذا کان من کل وجہ وذا ہہنا
ممتنع اذ الاتحاد بینہما من وجہ وہو ان کلا منہما یفید الاختصاص خلافا لسیبویہ فانہ ذہب
الی ان کل واحد من قولہ اباو وغلامی وناصری مضافا الی الیاء واللام زائدة لتاکید الاضافة
او لتاکید اللام المقدرة ولا دا حق لان صورة التنکیر وہو الذی اختارہ صاحب المفصل
ولا فاد فی موافقة المعرفة والنکرة فی المعنی کما فی وجہک ووجہ لک وراسک وراس لک
وغیر ذلک فان قیل لو کان مضافا لیلزم محل لا فی المعرفة بدون الرفع والتکریر وہو غیر جائز
قیل انہ وان کان معرفة لکنہ یشبہ النکرة بصورة الفصل بین المضاف والمضاف الیہ باللام
فلا یلزم الرفع والتکریر ویحذف کثیرا اسم لا حذفا کثیرا عند قیام قرینة قیاسا علی حذف المبتدا
ولانہ ہو المبتدا فی الاصل کما فی نحو علیک ای لا باس علیک والقرینة ہہنا دخول لا علی الحرف
ہذا الکلام یقال لمن یخاف اصل ثم لما فرغ عن اسم لا شرع فی بیان خبر ما ولا بمعنی لیس
خبر ما ولا المشبہتین بلیس فی النفی والدخول علی الجملة الاسمیة قولہ خبر ما مبتدا ومحذوف
الخبر ای منہ خبر ما وقولہ ہو المسند بعد دخولہما ای دخول ما ولا ابتدا وکلام او مبتدا وخبرہ
المسند وہو فصل واحترز بقولہ المسند عما ہو المسند الیہ وبقولہ بعد دخولہما عما اذا کان مسندا
بغیر دخولہما کخبر المبتدا ونحوہ فان قیل یدخل فی الحد یضرب فی زید یضرب ابوہ فانہ مسند بعد

دخول

دخول ما ولیس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة قیل المراد بالمسند الذی اسند الی اسم ما ولا فیخرج وفیه نظر
لانه علی هذا یقع قوله بعد دخولهما خان قیل یدخل فی الحد یضرب فی ما زید رجلا یضرب مع انه لیس
بخبرها بل صفة خبرها قیل المراد بالمسند الذی هو خبر تابع بدلیل ذکر التوابع بعدها فیخرج ذلک لانه
تابع وهی ای انتصاب خبر ما ولا والتانیث باعتبار الخبر وهو لغة اهل الحجاز وعند بنی تمیم هما
لا یعملان اذ القیاس فی العامل ان یختص بالقبیل الذی یعمل فیه من الاسم او الفعل لیکون متمکنا
بثبوته فی مرکزه کالجار والجوازم وما ولا لا اختصاص بقبیل واحد بل یدخل ان فی الاسم والفعل
واهل الحجاز اعتبروا شبههما بلیس المختص بقبیل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ من بیان عملهما شرع بیان
فی بیان ما یبطل به عملهما فقال فاذا زیدت ان مع ما بان زیدت بینها واسمها لتاکید النفی
نحو ما ان زید قائم وانما قیدنا بها لانها لا تزاد مع لا بالاستقراء وانتقض النفی بالا الموجبة للاثبات
بعد النفی او تقدم الخبر ای خبرهما علی اسمهما نحو ما قائم الا زید بطل العمل ای عمل ما ولا وفیه نظر لان
الشرط الاول مقید بما وحدها فلا یترتب علیه حکم کلیهما فالاولی ان یقال معناه عمل ما اذا حصل
فیه شیء من ذلک اما فی صورة زیادة ان فللفصل بان بین ما ومعموله مع ضعفه فی العمل واما فی
صورة تقدم الخبر فلتغیر الترتیب المالوف مع ضعفهما فی العمل واما فی صورة انتقاض النفی بالا
فلان عملها باعتبار الشبه بلیس وذلک الشبه مبنی علی النفی فینتفی بانتفاء النفی اذ الحکم ینتفی بانتفاء
العلة المنحصرة او خبرها ونقل عن یونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسکا بقول الشاعر شعر
وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما صاحب الحاجات الا معذبا ٭ واجیب بانه لیس فی البیت
تنصیص علی الاعمال لجواز ان یکون منجنونا محمولا علی حذف الفعل ای وما الدهر الا یشبه منجنونا

فيكون مفعولا لا خبرا او محمولا على حذف المضاف اي وما الدهر الا دوران مجنون وعلى جعل يعذبا
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا اي ما الدهر الا يدور دوران مجنون وما صاحب
الحاجات الا يعذب تعذيبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملها شرع في بيان ما يبطل به عمل ما عطف
على خبرها فقال واذا عطفت عليه اي على خبر ما ولا بموجب بكسر الجيم اي بحرف مثبت اي بحرف
يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانهما يفيدان الاثبات بعد النفي فالرفع اي فرفع المعطوف
واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع في الاصل على الخبرية لبطلان عملها لانهما عملتا لمشابهة
ليس في النفي وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل عملها نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد

بحث المجرورات

ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في بيان المجرورات فقال المجرورات مبتدا او خبر مبتدا محذوف
اي هذا ذكر المجرورات وهو في هو ما اشتمل فصل او مبتدا وما خبر المجرورات او خبر هو اي هو
اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والباء والمضاف اليه كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر اي حرف كان مما يلائم المحل وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه
لا يكون الا اسما ونحو قوله تع يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور بتاويل المصدر اي يوم
نفع الصادقين ويوم النفخ في الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما
قال شيء تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد و
انا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف جر احترازا عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة
الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله لفظا او تقديرا خبر كان المحذوفة اي ملفوظا
كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تمييزا اي

بواسطة تلفظ حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الجر
ملفوظا او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالا
سماعي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسي
عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوز اتاني زيد ضحكا وبكاء وههنا ليس
كذلك واجيب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدرين
المذكورين من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا او قوله
مرادا حال اي حال كون ذلك المقدر مرادا اي ظاهرا اثره اي مجرورا ما بعده وفيه احتراز
عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحذف فيه غير مراد وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ
المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب بان
تعريف المجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مرادا احترازا عن نحو
صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو كان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه في قولك
غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من
هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف جر
فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل
الحسن مضمر كما قال المص في الصفة المشبهة ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف
فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه

مع انه ليس بفاعل لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية
كما في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو
الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج من حيث كونه فاعلا لئلا يلزم تعدد الفاعل
فصار شبيها به ولا ضمير في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لتقوية
تصحيح الجزء اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية فلا شك
ان الفاعل من مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تع وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة فيراد بتقدير
حرف الجر حقيقة او حكما فالتقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر شرط اي شرط تقديره
ان يكون المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الجر حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف
اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرط مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر مبتدأ الاول او شرط كون المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة قوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول
عند السكاكي مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة اولا اي مجردا هو من تنوينه او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد
وضاربو زيد فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة
ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جائز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل
اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما

فيراد

فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه
والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف
لمكان الجزئية فان قيل نشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا
تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على
ما يأتي فكان في حكمه فان قيل نشكل ذلك في نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله
حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا
او تقديرا او هي مجردة من التنوين التقديري والمقدر كالملفوظ عندهم وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية اي فالاضافة
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فقوله مضافة صفة لقوله
فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اسم جامد
نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة
غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس معمولة اذ لا يقال كرم البلد بل يقال كرم من في البلد
وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس معمولها وكذلك
الاضافة في هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس معمول للمضاف فكان
في قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي قوله مضافة
الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير

معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم
لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدا او الخبر اي فعلامة
المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ عن بيان
الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه
يعني اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه مباينا
للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه او بمعنى من في جنس
المضاف اي في المضاف اليه الذي هو من جنس المضاف اراد بكون المضاف اليه
جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون
من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك
بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فح يكون الاضافة بمعنى اللام
كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا
فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون
فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه
جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد

بكون

يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضاً
كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق
المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في ربع القوم
وثلثه ويد زيد ووجهه والاضافة في يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وبين زيد وطور سينا وسعيد كرز
ايضاً بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان
او بمعنى في في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف
مكان نحو ضرب اليوم وقتل كربلا وهو قليل اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال فالاولى
ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضاً بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب سهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة
الخرقا بملابسة انها تشرع في التهيئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة
المثبتة للامور في احيانها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة
استقرائي لا عقلي والالا ازدادت على الاقسام الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام
الثلثة لان فائدة هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تشبيه به او ظرفية
المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل
غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة
بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية ايضاً منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد

وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بما قبل حرف الاضافة فى الاضافة
اللفظية غير منحصرة فى الثلثة المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كالبلد
فى بايع البلد وعند عدم اقتضايه كما فى حسن الوجه وضارب زيد تقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر
لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية او يقال لا نسلم
ان حرف الاضافة مقدر بلام نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير فى فعلى هذا ايراد
بتقدير حرف الجر فى تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب
الجمهور وهو الذى اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف
فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على من قال لا يعمل فى هذا الباب الا
لنيابته من حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب بان عمل الجر
لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد
الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى تعريفا مع المعرفة اى تعريف
المضاف اليه المعرف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال
والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال
فيجب ان يسرى اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث فى قولهم سقطت بعض اصابعه
فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن و

ومجيئه بغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة
لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل شتهر فح يتعرف
لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشرعك وكفيك ونحوها
فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والا في واحد امه اي كريم ونسيج وحده و
عبيده وبطنه لانه بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اي كريم وفلان عبد بطنه اي لئيم فكان نكرة
وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان
صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اي مع المضاف اليه
المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت
غلام كان شائعا في امته فاذا قلت غلام رجل قل عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا
لان يكون غلام امراة فحصل التخصيص وقلت الشيوع الثابتة في النكرة وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من
المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل
المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه عنه حقيقة بان كان ذا اللام فيحذف لامه او
علما فيأول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان
الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط تجريده منه لئلا يضيع الاضافة لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة بان قيل الغلام زيد لزم تعريف المعرف وتحصيل الحاصل

وهو حج فلما لم تفد الاضافة تعريفا ولا تنكيرا الكانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه
اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف
فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضائعا ولا يلزم تحصيل الحاصل قيل هذه
فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازدياد المرتبة في الاضافة الى المساوي
نحو الغلام الرجل حمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد والغلامك طردا للباب
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن واللان
وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه
اعرف فانهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف باللام والاضافة
والفرزدق وبن واللان اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف
الاصلي باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصدي
ممكن لانه غير وضعي فجاز للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرفة بخلاف التعريف
باللام فانه بالآلة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها لانه وضعي فلا مجال للمتكلم
في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف بل اللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى
جوزوا نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع
ذلك وللقائل ان يقول فلماذا لم يجز اضافة الاعلام بخلع التعريف العلمي ولا اكتفاء
بالتعريف الاصلي بالاضافة ولماذا جوزوا نداء المضاف وهو معرف بالاضافة و
خلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على

لانه

الاضافة

على الاطلاق ليست بموجبة التعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقووه الآلة الموضوعة
لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوي والضعيف
وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد
مضافاً الى معدود وشبهه من العدد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف
والمضاف اليه فيما صدقا عليه فان الخمسة هي الاثواب فلما كان المضاف في الاعداد
هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحدة فلم يحصل التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه
اذ المعرف شرط ان يكون مغايراً للمعرف فاذا اريد التعريف ادخل حرف التعريف
في الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود بالذات في الحقيقة الاصلي المعدود دون العدد
وهذا التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدقا عليه غير صحيح لانه يستلزم جواز الخاتم الفضة ايضا
لوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة لم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتدأ او
خبره ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف
استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما ذكرتم من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء
فما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق ـ
لازال مذ عقدت يداه ازاره ۞ وادرك خمسة الاشبار ۞ وغير ذلك واما ما جاء
في الحديث من قوله عم بالالف الدينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان
الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية فقال والاضافة اللفظية ان يكون المضاف
صفة مضافة وهي اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الى معمولها اراد بالمعمول ۞

لان المقصود تعريف العدد دون المعدود
كما في الخمسة عشر ولم يخل الثاني عنه لان

ان يكون مجرورا لفظا ومرفوعا او منصوبا معنى وفي قوله ان يكون صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة مضافة
الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم العصر وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان
حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتدا او الخبر اي
علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول
وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية
لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لجواز
عملها فيه مطلق سواء كانت بمعنى الاستمرار نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه
امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي لذلك الرفع لشدة اختصاصه به واما اضافتهما
الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع حقيقة
او حكما كما ذكرنا في حسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدرة في نحو حواج بيت الله و
ضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ التنوين المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها
في تقدير الانفصال اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب نحو حسن الوجه وضارب زيد
فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امراة او ضارب المرأة فانه اضافة لفظية وقد
افادت تخصيصا عند الاضافة فكيف يصح الحصر قيل انما لم تفد تخصيصا عند الاضافة صح
فاعرف هذا فانه مما ينبغي ان تعرف في هذا المحل فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فائدة

بل هو حاصل قبلها بجملة فان مررت بغلام رجل
فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة

الاشارة

الاشارة الى وجه التسمية او تخفيف التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحًا ومن ثم
اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد
حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفًا
ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجوازه
هذا الكلام يبتنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص
قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخصيصًا فهم منه
انها لا تفيد تعريفًا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة
والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفًا
ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف
بحذف نون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد
لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيفًا
وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني
يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يحمل الضارب زيد على ضاربى زيد
كما حمل الضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة فى صورة ما
خلافًا للفراء اى يخالف هذا القول خلافًا للفراء فانه اجاز ذلك قولا بتقدم الاضافة
على اللام فحصل التخفيف فى الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام للتعريف واجيب
بان الاضافة على هذا يكون ضائعة بقاءً وان كانت مفيدة ابتداءً فيلزم لغو ادخال اللام

عدم ابقائها الرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله كذا في الحواشي ر
بيان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة ٣ ويصار الى الاصل على ان يقول بتاخر
اللام المنعقدة لفظاً وحتى مجرد الدعوى لمخاطب الظاهر وضعف قول الاعشى الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها لكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها
على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجه والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها والثاني قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه
على ما ياتي فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع فيلزم امتناعه دون
ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث
ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف
واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون
امتناعه ولقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه
لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم
ان يحكم بضعفهما لانه مثلهما فما السر في ان يحكم بضعفه دون هما واجيب بان عدم الضعف
في يا زيد والحارث باعتبار حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما لحق
عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا فيما يختص
بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع اداتا التعريف فلا يتعدى
الى ما عطف وعدم الضعف في رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال

لعدم

٣ لاجل التخفيف بادخال اللام لزم
ان يترك الاضافة

لعدم قصد التعين اى رب شاة وسخلتها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير فى سخلتها
نكرة لانه عائد الى النكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير فى ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عائدا الى النكرة
مختصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائى دون غيره
كذا فى الرضى والعباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جر وعبدها واما اذا نصب حملا على محل المائة
او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا اذا عرفت هذا فلنرجع الى اصل البيت فنقول الواهب المائة
وهى اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة الهجان وهى النوق البيض وهى صفة المائة
او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها راعيها على الاستعارة
اذ الراعى قائم بخدمتها للمواشى كما ان العبد قائم بخدمته للمولى او على الحقيقة والاضافة بادنى
ملابسة ككوكب الخرقاء وخذ طرفك وقوله عوذا حال اى حال كون تلك المائة حديثات
النتاج قوله تزجى اى تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سؤال وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف ان قال بزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب
بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذى هو كالجزء منه لان الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل
الاشتراك بينهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام كما جاز الوجه حسن الوجه
بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا بالاستغناء الاضافة اللفظية من التخفيف
وانما قال على المختار لان فيه وجهين اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
وجه كون الجر مختارا سيجى فى الصفة المشبهة ان شاء الله تعالى قوله حملا مفعول له لا لفعل المفهوم

اي انما جوّز حملاً او لقوله جاز لجعله مصدراً مجهولاً والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد فاعل الفعل
المعلل وفاعل المفعول له لان العامل النحوي والجائز جوّز المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك
وشبهه نحو الضاربيه جواب سوال آخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على الاضافة
مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة وهذا فيمن قال اي في قول
من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اي ان الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه ح لا يحتاج جوازه
الى حمل فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على ضاربك واضافته
تفيد التخفيف لحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقط لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام
والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ
حكماً اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل
ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها
سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال علم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف التنوين المقدر ولا يضاف موصوف
الى صفته لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان يكون تابعة
للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافاً اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فيؤدي الى ان يكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص

او مساوياً

او مساویاً والمضاف لا یجوز ان یکون اخص او مساویاً للزوم کونه مبایناً او اعم علی ما سبق ذکره
ولا صفة یضاف الی موصوفها لان اضافتهما الی موصوفها ان کانت بتقدیمها علیه یلزم تقدم الصفة
علی موصوفها وان کانت بتاخرها عنه یلزم تاخر المضاف عن المضاف الیه وکلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربی وصلاة الاولی وبقلة الحمقاء جواب سوال یرد علی قوله ولا یضاف موصوف
الی صفة وهو ان یقال ان الجامع والغربی والاولی والحمقاء صفات حیث یقال المسجد الجامع
والجانب الغربی والصلوة الاولی والبقلة الحمقاء وقد اضیف الیها موصوفها فاجاب بان ذلک
متاول بحذف الموصوف من المضاف الیه ای مسجد الوقت الجامع وذلک یوم الجمعة
کان هذا الیوم جامع للناس فی مسجد الصلوة وجانب المکان الغربی وصلوة الساعة الاولی
وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضیف البقلة الی الحبة لانها تنبت من الحبة بالحمق لانها تنبت فی
مسیل الماء فیقلعها السیل فکان تنبتها فی مسیل الماء حمق منها ومثل جرد قطیفة واخلاق ثیاب
جواب سوال یرد علی قوله ولا یضاف صفة الی موصوفها وهو ان یقال ان الجرد والاخلاق
صفتان للقطیفة والثیاب حیث یقال قطیفة جرد وثیاب اخلاق وقد اضیفتها الی موصوفها
فاجاب بان ذلک متاول بحذف الموصوف من المضاف وایراد المضاف الیه
مثل ذلک الموصوف المحذوف لبیان المضاف وتلخیصه حیث یبقی مبهما بعد حذف موصوفه
فاصله قطیفة مجرد وثیاب اخلاق فحذف الموصوف فبقی الصفة مبهمة یحتمل ان یکون
صفة لموصوف اخر فاضیفت الی ما کان موصوفاً للتلخیص والبیان بقطع النظر عن کونه موصوفاً
وهذا کما قیل فی قول النابغة والمومن العائذات الطیر یمسحها رکبان مکة بین الغیل والسندان

الضمير بيان وتلخيص للعائد ان تقطع النظر عن كونه موصوفاً لا تقديم الصفة على الموصوف فيكون الا خاتم فضة
في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من
باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي توضيحه ان الجرد ليس بصفة للقطيفة وكذا
الاخلاق ليس صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف
الموصوف واستعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة
بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو فاضافوا الى الجنس الذي تبين به كما اضافوا
خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفاً لها في الاصل تلخيصاً وبياناً لا نظرا الى انها اضافة الصفة
الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحاصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
موصوفها واقامتها مقام موصوفها متاول بانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رفعا للابهام فلم يبقوا الكلام على اصله كفاية
بمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان وانما عرض بعد طول العهد المعني للموصوف اما
عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كانت الاذهان متناظرة بالموصوف فلم يقع الابهام
اذ ذلك حتى لو كانت الابهام اول وهلة لما غير الكلام على اصله فان قلت بعد الابهام هذا رد
الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم يحتج الى
الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان
والقطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة

اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه

اى لما يصير مضاف اليه على تقدير الاضافة فى العموم ظرف لقوله اى مماثل له فى العموم والخصوص
بان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر يعنى لا يضاف احد الاسمين المماثلين فى
العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كانسان وناطق او مترادفين كليث واسد
مثال المترادفين من الاعيان وحبس ومنع مثال المترادفين من المعانى فلا يقال ليث الاسد ولا منع
الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين فى قول كعب بن زهير
ليوث الاسد قيل هو متاول بمعناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة
الى سائر الليوث كما يقال هولاء خواص اشراف الاشراف لعدم الفائدة المطلوبة من
الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشئ معرفا لنفسه ومخصصا لنفسه وهذا
القيد اعنى قوله لعدم الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اى منعت اضافة اسم مماثل
للمضاف اليه لعدم الفائدة الا لغيره المعنى متوجه النفى الى القيد وبقاء اصل الفعل مثبتا وهذا بخلاف
كل الدراهم وعين الشئ اللام للعهد اى عين ذلك الشئ فانه يختص الفاء للتعليل اى فان المضاف اليه
لا يماثل المضاف فى العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشئ لان الكل
قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير والعين اعم قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم و
بعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشئ لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف
عاما والمضاف اليه خاصا لا من باب اضافة احد المماثلين الى الاخر فيفيد الاضافة تخصيص
المضاف بالمضاف اليه وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كزيد بطيب
وقيس قفة جواب ما يقال ان سعيدا مماثل كرزا فى المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد

وتقرير الجواب انه متاول بارادة المفهوم والمسمى بالاول واللفظ والاسم بالثاني فاذا قلت
جاري سعيد كرز فكانك قلت جاري مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي جاري سعيد المسمى باسم كرز
فهو في الحقيقة اضافة الشئ الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله
متاول خبره وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح في كلام النحاة
ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار ونحو ذلك لان بحثهم يقع عن اواخر الكلم او الملحق به
اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان بالصحيح لان حرف ملحقا
العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة لان حرف العلة بعد
السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في ابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة
اللسان فيتحمل كل حركة نحو وصول ويسر ووقاية ونحو ذلك بعد السكوت لا تثقل عليها الحركة
اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره جزاء لقوله واذا اضيف
اي كسر ذلك الاسم وهو حرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي والياء
مفتوحة الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية كما في
قول النابغة على نحو لا بابك الدراهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية
وهي قوله وهو منطلق معطوفة على الجملة الفعلية وهو قوله يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية
ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى يمر عليها وهو يمر لان الانطلاق جنس وهو المرور فكذا هنا يراد بالثانية
الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد

نوالكر

بوالحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وقاية او حكماً ككاف الضمير
في اكرمتك والياء في غلامي ودلو وظبي كذلك والاصل فيما بني على الحركة الفتح للخفة او ساكنة
للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره
اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها ثبتت تلك الالف
عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي لعدم موجب الانقلاب وهذيل بضم الهاء وفتح الذال
اسم قبيلة تقلبها اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها كائنة
لغير التثنية ياء وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فيقول عصي ورحي لانهم
لما ارادوا الكسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف ياء فاجتمع مثلان
فادغموا احدهما في الاخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك
لان الالف التثنية علامة الرفع فلو قلبت ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور وان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت للتثنية او للجمع او لغيرهما ادغمت تلك الياء
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو مسلمي بفتح الميم مسلمي بكسرها وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي
لان التنوين سقطت التنوين بالاضافة الذي يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واو ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة
من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلموي
فاعل تعليل مرمي وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصورة الثلث المذكورة اي فيما كان
اخره الفاً او ياءً او واواً او لم تسكن للساكنين اي بلزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون

فيفتح تحرزا من ذلك واختير الفتح لخفته اما الاسماء الستة فاخي وابي اي فيقال في اضافة
اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة ولا يرد اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة
اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودمي وللقائل ان يقول
لا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم
اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرد اخي وابي بياء المشددة برد
الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم والغاير داجرائهما مجرى اضافتهما الى الظاهر او
الى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد واخوه تمسكا بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
فاصل ابي عنده ابي فاضيف الى ياء المتكلم فصار ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة
الى ياء المتكلم كاثباتها عند الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الاب يجمع في كلامهم جمع السلامة
فيقال ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما في قول الشاعر
وقد بينا بالابينا فيحتمل ان يكون قوله وابي جمع سلامة مجرور بواو القسم ويكون اصله
ابين ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا
الاحتمال يرفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم والاب
اسم جنس وكذا الابن قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة لحذف اللام
كقلون وثبون وسنون جبرا لما فات منها والاب منقوص مثلها فلا يستعد جمعه فلا يتعدد
لجمعها لكن هذا الخبر ليس بقياسي وان كان كثيرا اذ الجزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد المحذوف
في اخي وابي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك

لمنزا

عنه الرد في اخي وابي وحمي وهني وتقول في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم حمي وهني بياء مخففة
بلا رد المحذوف يعني ان حكمهما حكم اخ واب وانما صرح ههنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي
تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال يقال حمي وهني لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب
ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه اب الزوج فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا
ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا على حذف المضاف اي حم امرأتي او يقال ان
قوله وتقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة حمي اي وتقول قائله ويقال في اضافة
فم الى ياء المتكلم في بكسر الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح برد الواو المحذوفة وقلبها ياء و
ادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم فوه
بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهة حروف العلة ثم قلبت الواو ميما لقرب مخرجهما ولو
لم تقلب الواو ميما لقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في
حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولم تقلب ميما
وقيل فمي بقلب الواو ميما قياسا على حالة الافراد وفي بعض النسخ غير فصيح لان
قلب الواو ميما في الافراد لضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند عدم الاضافة
غير فصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم مثل يد ودم
بخلاف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين كما في فم وجاء اخ دون
اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك

قياسا

وجاء اخاً واباً كعصاً فيقال هذا اباً واخاً واباك واخاك ورايت اباً واخاً واباك
واخاك ومررت باباً واخاً واباك واخاك ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان وفي
جمعهما اباء واخوة وجاء في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون وجاء ابٌّ واخٌّ
مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى ضمير ياء المتكلم ثم قوله ثم يجوز بفتح
الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما و
في بعض النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقاً وقيل التشديد فيه
مبني على الضرورة وليس بلغة فيه وجاء مقصوراً مع التثليث في الفاء مطلقاً وجاء اتباع الفاء
الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب
على العين وخبءٍ في كونه مهموزاً معرباً بالحركات الثلثة ودلو في كون اخره واواً
وعصاً في كونه مقصوراً معرباً بالحركات التقديرية مطلقاً متعلق بالكل اي في حال الافراد
والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حمٌ او حمك ورايت حماً او حمك ومررت بحمٍ
او حمك واذا كان مثل خبءٍ يقال هذا حمءٌ او حمؤك ورايت حمأً او حمأك ومررت
بحمءٍ او حمئك واذا كان مثل دلو فيقال هذا حموٌ او حموك ورايت حمواً او حموك ومررت
بحموٍ او حموك واذا كان مثل عصاً يقال هذا حماً او حماك ورايت حماً او حماك ومررت
بحماً او حماك وقد جاء مثل رشاءٍ ايضاً مطلقاً فيقال هذا حماءٌ او حماءك ورايت حماءً
او حماءك ومررت بحماءٍ او حماءك وجاء هن مثل يد مطلقاً اي في الافراد والاضافة
فيقال هذا هنٌ وهنك ورايت هناً وهنك ومررت بهنٍ او هنك وجاء هنٌّ بتشديد النون

مطلقاً

مطلقاً وذو لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل الى جعل
اسم الجنس صفة الاسم نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس ولا يقطع عن الاضافة
لوضعها لازمة الاضافة الى اسم الجنس الظاهرة وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صل على محمد وذويه
اي اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ولكني اريد به الذوينا اي اصحابنا فشاذ وجاء
في ذو التضعيف والقصر ثم لما فرغ من بيان المعربات التي اعرابها اصلي شرع في بيان المعربات
التي اعرابها تبعي فقال التوابع اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان كلمة كل لبيان الاطراد
وهو جنس من حيث انه يشمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتداء والمفعول الثاني والحال
والتميز ونحو ذلك فانها ثوان وفصل من حيث انه يخرج ما ليس بثان نحو المبتداء والفاعل والمفعول
الاول ونحو ذلك باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان متلبس باعراب سابقه
وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب سابقهما من جهة واحدة
اي مقتضى واحد فرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى
وكذا في رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وكذا سائر التوابع فاعرف وفيه احتراز عن خبر المبتدا
والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة
بل اعراب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق
بمقتض واحد كان خبر المبتداء كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو المبتداء بمقتض واحد وهو
الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب سابقه
بمقتض واحد هو المفعولية فينبغي ان يكون كل منها تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية

فرج خبر المبتدا اذ جهة رفع خبر المبتدا متحدة نوعا وهي الفاعلية لا فردا لان فاعلية خبر المبتدا
غير فاعلية المبتدا لان فاعلية المبتدا من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتدا من جهة كونه
جزءا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعول باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهي المفعولية لا فردا
لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به
ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة كونه ماخوذا
ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية والثالث فصاعدا
قيل المراد بالثاني المتاخر اي كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل فيخرج من قوله باعراب سابقة
نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني و
ان الثاني والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقة قيل هذا التعريف التوابع
من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فيخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقة على تقدير ان يكون له
اعراب ولو فرضنا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة نحو جاءني هؤلاء الرجال
قيل المراد ما هو اعراب لفظا ومحلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج قوله باعراب سابقة يا زيد
العاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريفا قيل المراد ما هو الاعراب حقيقة او حكما و
ضمة يا زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد
ثم لما فرغ من بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد
والبدل وعطف البيان فقال في تقسيمها النعت وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته
لانه تابع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

تحلف

بخلاف سائر التوابع تابع جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج منه
غير التوابع يدل على معنى حاصل في متبوعه مطلقاً زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في
متبوعه مطلقاً احترازاً عن الحال لان معنى قوله مطلقاً غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه
عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم اجمعون لانه تابع يدل على
الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه
بقوله مطلقاً فالاولى ان يقال ان قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع سوى نحو
جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقاً احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون لان معناه اي غير مقيد بحال
النسبة والتاكيد مقيد بحال النسبة وفيه احتراز عن سائر التوابع كذا في الشروح وفيه نظر لان التاكيد
لا يخرج منه نحو جاءني القوم كلهم اجمعون فانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الكائنين في المتبوع ونحو جاءني
القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيداً بحال النسبة
قال شيخي فاحفظ فهذا مما سنح به خاطري قال بعض الشارحين هذا القيد لدفع توهم من يتوهم ان الحال
داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني زيد
صديقك الخان بدلاً وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان
مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يكون مقصوداً بالنسبة دون متبوعه وكذا
عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة
السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فان حسنا نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى
في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقياً او سببياً وفائدته اي فائدة النعت

يدل على معنى في متبوعه بخلاف البدل
فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه
بل ذكر بحيث

تخصيص او توضيح التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع يحتمل كل فرد من الافراد الرجل فاذا وصفته بعالم
ازالت الشيوع والاحتمال خصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته
بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد الثناء اي لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك
اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد اذا دل الموصوف على ذلك
الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتاء في نفخة
وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت
الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر واله واحد ونفخة واحدة
وحسن بين وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت
كالمثال المذكور انفا ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم
اي لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في يوم من الايام اي يقصد منه مجرد كونه يوما
لا امرا زائدا على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك في وقت
من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا زائدا على ذلك من كونه وقت الضحى
ووقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زائدا على ذلك
من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا والیه ذهب

الزمخشري والمالك وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرح المص في قولهم
فقال ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقاً كعالم وعاقل او غيره اي غير مشتق
لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره
فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير
من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى يأولوا غيره عبارة بالمشتق واختار المص انه لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اي اذا كان وضع غير مشتق
لغرض المعنى اي لدلالته على معنى عموماً اي وضعاً عاماً ودلالة عامة يعني في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال تقول جاءني رجل تميمي او ذو مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في
متبوعه في جميع الاستعمالات او خصوصاً اي وضعا خاصاً او دلالة خاصة يعني في بعض
الاستعمالات كاي واسم الجنس واسم الاشارة مثل مررت برجل اي رجل اي رجل كامل فاي
انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لنكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اي رجل عندك عليه
ومررت بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين
حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات فتعين
دلالة اسم الجنس على المعنى ولذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس ومررت بزيد هذا او مررت بغلام زيد هذا او مررت
بغلامك هذا او مررت بغلام هولاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
للعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة في قولك هذا زيد ويوصف النكرة
بالجملة الخبرية وهي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة

على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة
الانشائية كالامر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة
ولا حالا الا بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته
فى نفسه ولا يوصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة
فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب بحسب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير
لان الاصل فى الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع وينبغى ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة كذا
فى الرضى ويلزم الضمير فى الجملة التى تقع صفة النكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف بحال الموصوف
اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن قائمة بالرجل ويوصف بحال متعلقه اى
بحال قائمة بمتعلق الموصوف مثل مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو
متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف وهو الذى ~~معين~~ بينه وبين الموصوف علاقة
اما قريبة من النسب كمررت برجل قام ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت
برجل قلم طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قائم غلام ابيه فالاول يتبعه اى النعت بحال الموصوف
فى الاعراب اى يتبع الموصوف رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف
ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التذكير والتانيث والتثنية
يتبعه اى النعت بحال متعلق الموصوف فى الخمسة اى يتبع الموصوف الاول الخمسة الاولى

اراد

اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ولوجد من هذه الامور في كل تركيب
اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير وفي الباقي اي باقي الامور المذكورة من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر
الذي بعده في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم شبيه بالفعل
من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا و
يجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا
فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قائمة جاريته
وبامراة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال ذهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام
غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم ومن ثمه بالعبارة دون التار على ما سبق ذكره اي لاجل كون
النعت في هذا القسم في باقي الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه بافراد النعت
وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله و
الفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني
البراغيث ويجوز من غير ضعيف قام رجل قعود غلمانه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان
جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمجيئه على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته
بخلاف قاعدون فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشيء لان فائدة
الصفة في المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل

ونحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذم ونحو ذلك بما طرد اللباب
ولا يوصف به اي لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساو
ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به لان المضمر اذا وقع صفة فموصوفه
لا يخلو اما ان يكون مضمراً او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر ممتنع من الموصوفية على ما بينا وكذا
الثاني لان غيره دونه في التعريف فلا يقع موصوفاً له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف
من الصفة او مساوياً لها كما قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف
اعرف اي اكمل تعريفاً من صفته او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع × صفته
فان قيل يشكل هذا الاصل في نحو جاءني زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب
اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في مررت بزيد هذا عند ابن السراج لان اسم الاشارة اعرف
من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف
من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل
عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فصديقك في المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة
وكذا اسم الاشارة في المثال الثاني بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا الذي في المثال الثالث
عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة
بمعنى المعرف باللام فان الذي قام ابوه بمعنى القائم ابوه ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساوياً لم يوصف ذو اللام الا ما فيه
لام التعريف الا بمثله اي بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اي الى ذي اللام

سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس
وانما لم يوصف بغيرها لان غيرها من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرها من المعارف
كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف وهذا ابناء على
ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات
فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا ابناء على ان تعريف المضاف
الى اي معرفة كانت ادنى من تعريف المعارف عندهم وامثال الامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف
محمولة على البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول في حكم ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل
الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد عليه
قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص منه
ويرد عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما
اعم من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوانا بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان
اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق
مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وح يكون قوله والموصوف اخص او
مساو بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم بيان اشتراط كون الشيء موصوفا
وللقائل ان يقول لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يبنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف

ذوا اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم فى قولك جاءنى الرجل العالم اخص من الرجل
على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرناه اولاً وانما التزم جواب ما يقال لما استوى
ذوا اللام والمضاف الى ذى اللام فى رتبة التعريف فما بال اسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام
دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى
ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساوٍ
ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما فى رتبة التعريف
قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام او بالمضاف الى ذى اللام وتقرير
الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسماء الاشارة بذى اللام وبالذى
والتى المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام للابهام اى للابهام المقتضى
لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة لابهامه ولا بالمضاف الى شىء
من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان منه كان استعارة
من المستعير والسؤال من الفقير والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشىء لفقدان معنى الوصفية
فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق لبيانه الا ذوا اللام وما الحق انه من الذى والتى وانما يقتضى المبهم
بيان الجنس لانه مبهم الذات فيقتضى صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات
هى اسماء الاجناس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض وان كان بصفة ذا اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد
لانه يوجد فى الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن مررت بهذا العالم لان العالم يختص

بجنس واحد وهو الانسان فتبين به انه انسان وتبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف بالحرف يسمى عطف النسق ايضا فقال العطف تابع بالحرف مقصود بالنسبة مع متبوعه واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصود بل متبوعها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمروا ليس بمقصود بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف مقصود انتهاء بتبدل الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود في الابتداء والانتهاء لانه يبتني على ما سبق البيان بخلاف المتبوع المعطوف ببل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو وكنت قاصدا الاخبار بمجي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو واذا قلت مررت برجل حمار كنت قاصدا للاخبار بمرور حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع مقصود بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شي ثم لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه وهو يتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه اي متبوع العطف

النسق

احد الحروف العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحرف مثل قام زيد وعمرو فعمرو
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا اعطف على الضمير المرفوع
المتصل اكد بمنفصل اذا اعطف على تاء الضمير يوتى بعده تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان
الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل قوي
وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن
التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفاً
على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من وجه ولقائل ان يقول هذا منقوض
في البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كل واحد منها مستقلا ومتبوعها مضمراً
مرفوعاً متصلاً فيلزم ان يوكد بمنفصل كالتاكيد المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا في قول من قال الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا و
وعطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فانه عطف بيان للضمير المستكن في جاء
فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع عن التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان
وان كانا مستقلين لفظاً لكنهما غير مستقلين حكماً لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من
كل وجه لاستقلاله لفظاً وحكماً واما البدل فهو مستقل لفظاً وحكماً كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود
بحيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظاً لا معنى فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال
تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع

او يقال لا ضير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين
بالنسبة كانا منحطين عن متبوعيهما وانحطاطهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير
في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم التنحية
فيعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه لجزئية مع استقلال تابعه وفي العطف
التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وبيانه دون العطف عليه
لتحقق الفرق بين العطف وبين تاكيده والبدل منه وبيانه لان التاكيد وعطف البيان
غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعيهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير
لمتبوعه فيتأتى انحطاطها عن متبوعاتها فلا ضير في استقلالها مع جزئية متبوعاتها بخلاف
المعطوف فانه مقصود مغاير للمتبوع واستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل
لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغايرا للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل
بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير باستقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد
الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
لحوق اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب هو نفسه وبشر جاءني عينه
بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال
على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه
يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد بخلاف
المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع فصل استثناء مفرغ

اى اكد بمنفصل فى جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل
المعطوف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت اليوم وزيد فانه عطف
على التاء فى ضربت بدون التاكيد لطريان حدوث فتور فى المعطوف باعتبار البعد
عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع فى الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم
استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض سواء كان
الخافض حرف جر او مضاف نحو مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد
وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء من حيث انه لا ينفصل عن الجارة اصلاً
فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يوكد بالضمير
المنفصل لئلا يلزم العطف على الجزء من كل وجه كما قلتم فى العطف على المرفوع المتصل قيل
تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان يقال
مررت بك انت وزيد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل واما قراءة
الحمزة تسائلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور فى قوله به فشاذ وقيل الواو فى
قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض ان الجار والمجرور
عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قيل المجرور عطف على المجرور
والعامل مكرر لكن اختلف فى جر المعطوف فقيل جره بالجار والجار الثانى كالعدم معنى
بدليل قولهم المال بينى وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الخافض
وبوبين وجعل كالعدم معنى لتحقق اضافته الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد

وقيل

وتعيين جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقحم واللحاق الزائدة في نحو ثم اسم السلام
وكفى بابعد فانها لا يليق مع اقحامها وزيادتها هو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق
بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها
فكان في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان
قيل هذا الاصل وهو المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع ينتقض في كثير
من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واعرب المعطوف
ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد
والحارث صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده من اللام ولم يصح دخولها على المعطوف
لعدم تجرده من اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم
دخول يا في المعرف باللام ومثل زيد شجاع وغلام حيث اشتمل المعطوف عليه الا فيما يختص به
بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي
لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة
وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفردة المعرفة ولا يتعدى
الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة مانعة للبناء وكالتجرد من اللام في يا زيد والحارث
فالتجرد لرفع اجتماع آلتي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه كاشتمال الضمير

[illegible] المعطوف [illegible] المعطوف [illegible] في حكم المعطوف عليه

في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان استعمال الضمير في الخبر يقتضي كون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه
من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه
بان يوجد سبب البناء او سبب استعمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فح لا يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه يوجب
ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعين اى ورب شاة وسخلة لها
او محمولة على نكارة الضمير شاذ وليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف

على سبيل الشذوذ مثل ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ

يصح القياس على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم اى ولاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى رفع ذاهب
على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدا ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد
اى بعطف ذاهبا على قائما او بقائم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل ما في خبر المقدم وقال بعض
الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في
المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه نظر لانه يحتمل
ان يكون هذا العطف التركيب كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى
وتمام التركيب ان يقال ولا ذاهبا عمرو عنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم
جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلانه
عدم جوازهما وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير
في هذا الكلام صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه

انما جاز

انما جاز هذا الكلام اى ما جاز هذا الكلام الا لانها اى لان الفاء فى قوله فيغضب فاء السببية
لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقوله اطعمته فاستعبه
واستعبته فازوبته فيكون يغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
فكيف يصح نفى كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية تكفى بها رابطة لانها توجب سببية الاول
للثانى فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف يكفى بها رابطة بها
والاولى ان يقال انها فاء السببية وهى وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى احديهما عن لزومه فى الاخرى نظير الربط فى الاولى الذى يطير فيغضب
زيد الذباب والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيدا والذى يغضب زيد يطير انه الذباب
ونظير الربط فى الثانية الذى يطير الذباب فيغضب زيد فزيد خبر الذى وفاعل يغضب والضمير
المستكن فيه اى فى فيغضب هو زيد ثم اعلم ان يغضب من باب سمع واذا عطف على
معمولى عاملين مختلفين لم يجز فى صورة ما نحو زيد فى الدار وعمرو الحجرة وان زيدا فى الدار
وعمرو الحجرة لان الواو حرف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عملهما ولان
الواو فى ان زيدا فى الدار وعمرو ان الحجرة اذا اقام مقام ان ومقام فى فقد وقع بين فى
وبين مجروره فاصل اجنبى اذ التقدير وفى عمرو ان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا
عطف على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وابشر خالد العدم المانع المذكور
فان قيل لا استعمال اذا والماضى ههنا حينئذ لان استعمالها يدل على وجود العطف على معمولى
عاملين مختلفين ووقوعه غالبا فكيف يتوقف وجود العطف على عدم الجواز فالصواب ان يقال

ولم يجز العطف على معمولى عاملين مختلفين قيل فى استعمال اذا والماضى هنا اعتبار لطيف وهو
الاشارة الى ان العطف على معمولى عاملين يحكم بعدم جوازه وان اعتبر المخاطب غلبة وقوعه بناءً
على وضوح الدليل على امتناعه وكذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف خلافاً للفراء فانه
جوزه مطلقا قياساً على العطف على معمولى عامل واحد الا مستثنى مفرغ اى لم يجز فى صورة ما الا فى
صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب
ابى على الاعلم وغيره من البصريين المتاخرين وهو الذى اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه
فى وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه
وانما جاز العطف فى هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما فى قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءً
ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا
عطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل
فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع
الا فى صورة تقدم المجرور خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون
وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه واكل نار توقد
بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء فى بعض القراءة يريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وانما شاذ لكن حذف
المضاف فى مثل هذه المواضع اى فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقاً

مضافاً الى شيء آخر قياسي ثم لما فرغ عن العطف بالحرف شرع في التاكيد فقال التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع اي شانه في النسبة اي نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك
جاءني زيد قبل ذكر نفسه يوجب نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى غيره مجازاً وهو متعلقه
وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت امر زيد في نسبة الفعل اليه او الشمول اي
شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فان قولك جاءني القوم يوجب الشمول والاحاطة
اي جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازاً بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت
كلهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة يميز عن نسبته في اضافة الامر الى
المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو
الامر واحترز بقوله تابع عن غير التوابع وبقوله يقرر امر المتبوع ما سوى التاكيد وسوى الصفة
المقررة وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا في
البدل لان متبوعه منحي غير مقصود فلا يكون تقريراً وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه للتقرير
ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضاً
تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة واله واحد وامس الدائر فلا يخرج بهذا القيد بل احترز بقوله
في النسبة او الشمول الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة او الشمول
هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة المؤكدة وفرق المصنف في شرحه بان تقريرها بالتضمن
وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضاً
يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع

فقط فينبغي ان لا يكون تاكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقرر امر المتبوع بالمطابقة
فينبغي ان يكون تاكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل فمذهب الزجاج والمبرد
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان
مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد الكلام الاول لان الكلام لا يفيد الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا
عندهما بل وجب ان ينصب على الحال او يقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة
الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي تقرره باجمعون واتباعه
لانه قد يقرر الشيء ويكرره مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول
اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره في صفة الشمول وهو
الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل
هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو تاكيد الاسمي اذ البحث في قسم الاسم فلا ضير في خروج التاكيد
الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد
سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او
صفتها وان المتكررة تقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية والنسبة
الانكارية هي التي ينكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها
والابتدائية هي التي ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف
لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى جنس التاكيد
دون تاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل

يصدق

يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل ان كان ذكر زيد الثاني
بحيث يعتبر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطية
لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بدلا ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا و
غير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رايت زيدا زيدا
تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايذان بانه لا تسامح فيه
بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادي لا ينادي شخصا الا بعد ان يتصور
من ذلك الشخص امرا يدعو الى ندائه لئلا يفوت غرضه ثم لما عرف التاكيد شرع في تقسيمه فقال
وهو لفظي ومعنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير
اللفظ الاول وهو التاكيد هو اللفظ المتكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل المعنيين بمعنى التاكيد
المذكور وبمعنى التقرير فيراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول وبضميره المعنى الثاني وهو من باب
صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي متلبس بجزئيات مخصوصة
ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول
ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة محصورة على حقيقته اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فافهم
فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي فالتقديري اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظي ما به
تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ بعينه يخرج منه
ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع نائع وليث اسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ
الاول بعينه حقيقة مع ان كلا منها تاكيد لفظي وان اريد به تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما

ما لصاحب

بايقاع المرادف لايخرج ذلك لكن لايدخل البصعون الكتعون ابتعون لترادفها وهو تاكيد معنوى
لا لفظى قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه وللقائل ان يقول كما
لاترادف بين البصع وابتع كذلك لاترادف بين خبيث وتبيث لان تبيثا ماخوذ من التبيث
الذى اى استخرجته فيكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون خبيث وتبيث تاكيدا لفظيا اللهم الا
ان يمنع كون تبيثا تاكيدا او يجعل صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل وقيل ان الضمير المنفصل
فى ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل فى ضربت انت تاكيد قالوا ان الضمير المتصل
منصوبا او مجرورا لايوكد الا بمنفصل مرفوع نحو ضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت
ضربتك اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا فى المفتاح وقال صاحب
الرضى وهو عجيب بعدم الفرق بين الضميرين فى المثالين ويجرى التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها
اى فى الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءنى زيد زيد
وضرب ضرب وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم وهذا رجل ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد
غلام زيد وقد يزاد فى التاكيد اللفظى حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب
سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة
ليس من باب التاكيد ولا من شىء من الرابع وجعله تابعا غلط وانما تكرير المعنى والثانى غير الاول
معنى واعراب الاول والثانى اعراب واحد لتاولهما بلفظ واحد اى قرأت الكتاب مسورا

وجاء ربك

وجاء ربك والملك صفا صفا وبنيت له حسابه تبويبا او تفصيلا وجاء القوم مثلثين
وانما ظهر الاعراب في موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اي التقدير المعنوي
كل ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقة اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ معدودة في بعض
النسخ وقع مخصوصة مكان محصورة وهي اي تلك الالفاظ المحصورة نفسه وعينه وكلاهما كلا ومعناه
اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثلثة
الاخير موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى له مفردا بل ضم
الى حسن لتزيين الكلام لفظا ولتقوية معنى وقيل اكتع من حول كتيع اي تام وابصع من بصع العرق
اي سال وابتع من التبع بفتحتين وهو طول العنق مع شدة والجامع بينهما الوكادة والظهور فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث اي يوكد بهما
كل واحد منها ملتبس باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب الموكد نحو قولك في المذكر الواحد نحو نفسه
وفي المثنى جاءني الزيدان نفسهما وفي المونث الواحد نحو جاءتني المرأة نفسها وفي التثنية المذكر والمونث جاءني
الزيدان والمرأتان انفسهم انفسهن في جمع المذكر العاقل والمونث وغير العاقل وانما قيل في التثنية
بصيغة الجمع لكونها اقل الجموع وبعض العرب يقول في التثنية نفساهما والاول اولى وفي
جمع المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المونث وفي غير العاقل من المذكر جاءتني
النساء او الافراس انفسهن والقسم الثاني اي كلاهما لما سمي النفس والعين اولين سمي الثاني
ثانيا فقال والثاني للمثنى في المذكر تقول جاءني الرجلان كلاهما وفي المونث المثنى جاءتني
المرأتان كلتاهما اي اثنان بعد التثنية المذكورة وهو الكل واجمع الى ابصع والباقي لغير المثنى

مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكماً اذا كان مفرداً اجزاء يصح افتراقها حساً او حكماً
نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول
قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن
و باختلاف الصيغ دون الضمير في البواقي اي الكلمات البواقي تقول في المذكر الواحد اشتريت
العبد كله اجمع واكتع وابتع وابصع وفي المونث الواحد والجمع بتاويل الجماعة جمعاء وكتعاء
وبتعاء وبصعاء وفي جمع المذكر اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المونث جمع
كتع بتع بصع واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يوكد بكل واجمع شئ
الا ذو اجزاء مفرداً كان او جمعاً فالمفرد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء
اي ذو امور متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حساً نحو الرجال والقوم او حكماً
نحو العبد فانه يفترق اجزاءه حكماً بالنسبة اي بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزاءه
حكماً بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم هذا نظير ذي اجزاء
يصح افتراقها حساً وهو الظاهر فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده في الجنس في زيد وعمرو
وبكر وغيرهم واشتريت العبد كله تاكيد العبد هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكماً لان العبد
يصح افتراق اجزائه في حكم الشرع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه بخلاف جاء زيد كله فانه
لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد حساً وهو ظاهر ولا في حكم المجي لانه لا يمكن مجي نصفه او ثلثه او
ربعه وانما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها حساً
او حكماً وهما تميزان مميز الانسان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربت سوطاً اي يصح

افتراقها

افتراقهما افتراق حس او حكم او جزاكان المحذوفة اي سواء كان افتراقهما حسيًّا او حكميًّا او
حالا ان لحذف مضاف اي يصح افتراقهما واحس او حكم او غير ذلك واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
اي واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنًّا او بارزًا بالنفس والعين اكد بمنفصل
اي بضمير منفصل اولا ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك
تاكيد التاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من قبل ان النفس و
والعين يقعان فاعلتين كثيرًا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن
بغير التاكيد بالمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه
ولما لزم اللبس في هذه الصورة اي فيما اكد المرفوع المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا
اي فيما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم
طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس
واكتع واخواته اي اخوات اكتع اي مثلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع اتباع لاجمع استعمالا فلا يتقدم
عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع
على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وتبعه المص فيقال جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون وعند البغدادية والجزولي يتقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان يبتدأ بايتهن
شئت بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم
ذكر التبع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع في بيان البدل فقال البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع وهو ظرف او حال اي متجاوزا عن المتبوع احتراز

بقوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف
بالحرف فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه
قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ابتداءً وبقاءً فلا يصدق عليه لان متبوعه مقصود
ابتداءً ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا الطريق ثم لما فرغ عن تعريف
البدل شرع في تقسيمه فقال وهو اى البدل اربعة انواع بدل الكل من الكل وبدل البعض
من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اى بدل هو
كل المبدل وبدل هو بعض المبدل وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام اى بدل مختص غالباً باشتمال
البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال على البدل نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وفي بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البدل اى بدل ذكر لاجل الغلط
كذا قيل وفي اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها
اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف اليه
مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم ذهب وفضة ورصاص
وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدا كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة
كيف تكون بمعنى الحرف المختلف الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف
والمقدر كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرا او حكماً والظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة
بمعنى اللام لكن بادنى ملابسة اى بدل منسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط
فاعرف فالنوع الاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول اى مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد

اخوك فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد فكيف يكون
مدلول اخيك عين مدلول زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيد الابدال قيل مراده
انهما يتحدان فيما صدقا عليه اي يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اي بدل البعض
مدلوله جزءه اي جزء مدلول الاول اي جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع الثالث
اي بدل الاشتمال بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق بغيرهما اي بغير الكلية
والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد علمه وللقائل ان يقول في اطلاق قوله ملابسة بغيرهما
يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بينهما بغير الكلية
والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة
الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيستغني النفس عن ذكر المبدل منه منتظرة للبيان بذكر
البدل نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود
والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
فيستغني عن ذكر المبدل منه منتظرة للبيان وكذا سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
او ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب الغلط فافهم ؛ النوع الرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر الصاد م
ن باب ضرب يضرب اي ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطك بغيره
اي بغير البدل والمبدل منه نحو اعجبني زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل
بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان مع المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه

او متبوعاً بل بحيث يتبين كونه غلطاً فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول
لا يستقيم حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس بالعبارة عن القصد اليه بعد غلطك
بغيره واجيب بان في العبارة تسامحاً والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حرف الجر
من ان وان كثير شائع ويكونان اي يكون البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة المذكورة
اربعة انواع معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد وهذا اربعة اقسام والبدل ايضاً على
ما ذكرنا اربعة اقسام فيصير هذه الاقسام الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة في الاربعة
ستة عشر قسماً واذا كان البدل نكرة بالنصب على انه خبر كان اي واذا كان نكرة مبدلة
من معرفة وفي بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اي اذا وجد نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي فنعت تلك النكرة واجب او حسن على حسب الاختلاف قال بعضهم
واجب وظاهر الكتاب يشير الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من معرفة وهي الناصية ووصفت
بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنعت تلك النكرة لكان
المقصود منحطاً عن غير المقصود من كل وجه فاتى النعت لتخصيص النكرة وتقرب من المعرفة
وليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفده المبدل منه مع التعريف فلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود لان النكرة بعد المعرفة ابهام فان قيل يشكل هذا بقوله قل هو الله احد فان قوله
احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشيء وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم

بعد البدل من كل وجه فاتى النعت
لتخصيص النكرة الابهام

العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة
لفظية ولم يوصف بشيء وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة
اجيب بان كلا من ذلك يدل على التسامح وبالحقيقة هو موصفة البدل والتقدير قل هو الله اله واحد
واله شديد العقاب ومررت بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو
احد عظيم واحد لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يحمل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله الصمد
اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه قال بجواز ترك الوصف اذا استفيد
بالبدل ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل
طوى اسما للوادي بل بمعنى الكرة تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف
عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره
فانه لا يجب النعت نحو مررت بزيد حمار ونحوه ويكونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاء زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربتك
اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك هو تاكيد يصدق حد التاكيد عليه مثل انت في ضربت انت
واجيب بانا قد بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت
ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في تثنية
استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر
بحيث يكون مقررا للامر الاول في النسبة تكون تاكيدا والحيثيتان معتبرة في الحدود ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل

ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه يصدق عليه حد التاكيد واجيب بجامع الوصل بين
في ضربتك اياك وهذه اربعة اقسام فيصير الاقسام بضرب هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر
قسما ولا يبدل اى اسم ظاهر من مضمر بدل الكل فلا يقال في المتكلم ولانك زيدا الا من الغائب مستثنى
من قوله مضمر اى لا تبدل ظاهر من مضمر اى مضمر كان بدل الكل الا من المضمر الغائب فانه يبدل الظاهر منه
بدل الكل نحو ضربته زيدا وانما لا يبدل ظاهر من مضمر متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه
لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر بخلاف
غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدقا عليه وافادة البدل لم يفد المبدل منه فيجوز
نحو ضربتني راسي في بدل البعض ووجدتني علمي في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط
وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في افعل وتفعل ونفعل وافعل لا يبدل عنه بدل
ما سوى الجمع كان بدل الكل او غيره استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع ضميرا بارزا وظاهرا فقط ثم
لما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان وقال عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه احتراز
بقوله غير صفة عن الصفة وبقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد
ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث
انه يوضح عطف بيان مثل قول اعرابي حين اتى عمر بن الخطاب رض وقال
واني على ناقة دبرا عجفا نقبا فقال عمر ما ان بها من نقب
الاعرابي الى اهله وقال اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان
قد فجر فقوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص امير المومنين عمر بن الخطاب وفضله

من

من البدل صفة الفصل اى فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظاً انما فيد به لان الفرق
بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت فى الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة
وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المتبوع فى مثل قول
المراد انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً اى فوقه الطير فى الهواء تنتظر موته
فان قوله بشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود فى حكم تكرير العامل
فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب الرجل زيد والمراد بقوله فى مثل كل
ماكان عطف بيان من المعرف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد بشر كما يظهر الفرق فى هذه الصورة فى النداء ايضا نحو يا غلام
زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البدل فى حكم المستقل
عطف بيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفه من بقوله فى مثل
كل ما يختلف حكمه عطف بيان و بدلا ايضا قال بعض النحويين
فى الفرق بينه وبين البدل انه لو قال بنى فاطمة وكان اسمها عائشة
فان اراد عطف البيان الغلط وقع ما ليس مقصود بالنسبة و
ان اراد البدل اذ الغلط يقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان
المعربات شرع فى المبنيات فقال المبنى ما ناسب مبنى الاصل اى ما ناسب
وضعه وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور وقيل
ذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من فاعلا ولا مفعولا

ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا   الاعراب لانها بذاتها لا تقع فاعلاً و

لا مفعولا ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكتسي اعراب المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت

عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحروف والماضي والامر بغير اللام

لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج

عن شبهها بمبني الاصل بل هي مبنية قوة بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى تناسبتها

بالاضافة اليها وجوبا   او جيث وجواز البناء كاليوم والليلة والحين

مناسبة المناسبة المعتبرة اي ما ناسب المبني في

ففي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي   كمناسبة غير المتصرف الفعل الماضي

في الفرعيتين   مع لزوم الاضافة المانعة وقد ذكرنا بيانها في

الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون   نحو نزال او بعيد

او بواسطة نحو فساق   اي شابه ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما قام

وغير ذلك ثم تلك المناسبة على ستة اوجه على ما سبق ذكره   فان قيل

مبني الاصل نوع من انواع المبني واخذه في تعريف   لزم الدور قيل هذا التعريف المبني من الاسماء

لا التعريف   فلا دور واما وقع حال كونه غير مركب تركيبا اسناديا فالمضاف

قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في غلام زيد يكون بناء   اي

غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي معرب لانه ركب مع عامله

وهو المضاف او حرف والاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيق ذلك

رح

في تعريف المعرب الف با وتا وثا ونحو التعداد ونحو زيد عمرو وبكر خالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها

كلمة او مانعة الخلو دون الشك خلافيا في التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في قولهم

غاق صوت صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل وعدم التركيب قيل هو داخل في الحد

الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على قصد الكلمة للمسمى الواقع غير مركب

حقيقة وحكمه اي حكم المبني المبني اي هيئة اخره لاختلاف العوامل فان

قيل بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبني اثر مناسبة

قيل اراد بالحكم الخاصة اي خاصة عدم اختلاف فان قيل قوله

لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق او بالفعل المنفي وهو لا يختلف لا يستقيم كل منهما

العوامل ليس لعلة لعدم اختلاف اخره واما الثاني

على فعل فيه قيد يوجه ما توجه النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل ههنا ثبتا

نفي المعنى حيث يلزم من ثبوت اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل

المنفي والفعل بعد توجه ان يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف

العامل في المبني جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان بمعنى الوقت اي وقت

اختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى النفي توجه النفي الى القيد والقابه اي القاب البناء

ضم وفتح وكسر ووقف والبصريين والكوفيين يطلقون القاب الاعراب على البناء و

بالعكس ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفي البناء

القاب انواع الاعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع واخويه نوعا منه والبناء عبارة عن صفة

فی المبنی وہی عدم الاختلاف لا عن الحرکات والسکون بل الحرکات
والسکون ما بہ البناء فلا یکون کل من الضم واخواتہ نوعاً منہ بل یکون
لقباً لما فی اخرہ من الحرکات والسکون فلو قال انواع البناء لسبق
الذہن الی کون کل من الضم واخواتہ بناء کما فی انواع الاعراب ولیس
الامر کذالک بل ہی القاب لما فی اخرہ من الحرکات والسکون

كونه كذا والمراد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد
اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة ضائعاً لخروجه باشتراط التذكير
اللفظي وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر وذوات لا يكون المذكر فيه مسمى هذه
الصيغة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصيغة وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر ه
فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون واضافته الى فعلاء بادنى ملابسة اي
افعل الذي مونثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل هنا علم لما يوذن به من نحو احمر واسمر وغيرهما
والعلم لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر
اي بواحد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون
الفرق بين افعل وبين افعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في
افعل التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء حيث يجي جمعه بالواو والنون نحو اجمعون
لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس او هو في الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء
لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى وافعل فعلاء يختص بذلك وح يكون تانيثه على
جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال اصلاً ولا فعلان فعلى عطف على افعل ولا زائدة
لتاكيد النفي واضافته فعلان الى فعلى بادنى ملابسة كافعل فعلاء اي ولا فعلان الذي مونثه
فعلى مثل سكران فانه لا يقال سكرانون للفرق بين فعلان هذا وفعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا
الجمع كندمانون ولا مستويا عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي اي وان لا يكون المذكر مستويا
فيه اي في ذلك الوصف مع المونث اذا كان بمعنى المفعول نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما

مستويا مع المونث يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون و
لا صبورون لانه لو جمع مذكر بالواو والنون لجمع مونثه بالالف والتاء وح يرتفع الاستواء
المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة اسخف اى اركّ واضعف من الاولى لان
ضميران لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى
ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال
ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخى واستاذى تغمده الله
بالرحمة والرضوان ان ضميران لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة
ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث فى المذكر لان صدر البحث
المذكر ما لحق اخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء
ويكون المعنى وشرطه ان كان صفة حصول مذكره وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث
وكذا ان عاد الى الاسم ولكنا نحتاج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء
فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو وعدم كون المذكر فيه مسمى
افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث فلا يكون فى هذه العبارة سخافة اصلا
كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف ولا بتاء التانيث عطف على قوله افعل فعلاء او عطف
على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو
والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان يبقى التاء او يترك فان ابقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث وهو مستكره وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة ولزم الالتباس جمع ما فيه

التاء لجمع ما لا تاء فيه كعلام ويحذف نونه اي نون الجمع للاضافة لانه نونه عوض عن التنوين المنافي
للاضافة لان الاضافة تقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانقطاع وقد شذ نحو ارَضين بفتح الراء
كارضات وثمرات وسنين وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال
ان الارض والسنة والثبت والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك
وهو التذكير والعقل والعلمية الصفتية فاجاب بقوله وشذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ
في نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في ارض لانها
في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اُرَيضة وكاللام في سنة فان اصله سنوة فحذفت التاء
واللام وجمعا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص لحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس
بقياسي وان كان كثيرا اذ اجزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء
على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت من البلغين اي الدواهي ونحو قوله تعالى
رايتهم لي ساجدين ماول لانه لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية من الدواهي وفعل
السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع والمونث اي جمع المونث الصحيح او جمع
المونث المجموع صحيحا ما لحق آخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي
جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المونث في هذا النوع من الجمع ان كان صفة الاسم الذي جمع سالما
بالالف والتاء وله مذكر الواو للحال اي لذلك المونث او لذلك الاسم مذكر فان يكون مذكره
اي مذكر ذلك الاسم او ذلك المونث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل الجمع السالم سواء كان
بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمونث فرع وجمع التكسير ايضا

فرع للتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المونث بالالف والتاء فوجب ان يجمع الاصل
وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية
الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل الاولى لان قوله وشرطه مبتداء وقوله فان يكون الى اخره
خبر والفاء زائدة والشرط معترضة بين المبتداء والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما
يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتداء بعد الفاء اسم الاشارة ويكون المبتداء المقدر وخبره جزاء والفاء
جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرط ذلك المونث في هذا الجمع ان كان ذلك المونث
او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او يقال ان قوله
وشرطه مبتداء محذوف الجزاء وشرط ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كما مر او يقال انه مبتداء خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده
من الجملة كما مر او يقال انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام اي وبيان
شرط هذا الكلام كما مر وان لم يكن له اي لذلك المونث او لذلك الاسم مذكر مجموع بالواو
والنون فان لا يكون مجردا اي فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف
والتاء لزم اللبس بذي التاء كحائض حيث يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة
حائضات فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض
ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا والا وان لم يكن المونث
صفة بل كان اسما نحو هند ودعد وتمرة وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف او مصدر اي زمانا مطلقا
او جمعا مطلقا اي غير مقيد بشرط فيقال هندات ودعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات

[illegible]

بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع
الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال جمع المكسر اي المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير
ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن المجموع وعلى الثانية عن جمع اي عن مجموع او جمع تغير فيه
بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس جمع فرس او المعروض كنسوة في جمع نساء بضم النون
اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كعامة الجموع المكسرة او تقديرا كما في فلك وهجان كما مر
فان قيل هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين وراءين وتمرات بفتح الميم جمع تمرة
بسكون الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها
جمع غرفة بسكون الراء فانها جمع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هنا يكون في
اوان الجمع لا يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون
معليون وكذا البواقي والجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي
يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة
داخلان في القلة وجمع القلة ابنية افعل وافعال وافعلت وفعلت والجمع الصحيح عطف
على قوله فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلا نوعي جمع السلامة
وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق وقال الشارح الظاهر
ان جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة
المذكورة ثلاثتها غير منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة للعلمية والتانيث
وافعال منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس على ما عرف

افعلة وفعلة

وما عدا ذلک ای ما عدا المذکور من اوزان الاربعة وجمعی الصحیح جمع کثرة ای واقع علی ما فوق العشرة
واذا لم یجئ للاسم الا بناء جمع القلة کارجل فی الرجل او بناء جمع الکثرة کرجال فی الرجل فهو مشترک بین القلة
والکثرة وقد یستعار احدهما للاخر مع وجود ذلک الاخر کتلثة کقوله تعالی ثلثة قروء مع وجود اقراء
ثم لما فرغ عن بیان تقسیم الاسم باعتبار المثنی والمجموع شرع فی بیان تقسیم اخر الاسم باعتبار کونه متصلا بالفعل
او غیر متصل به فقال المقدر وانما اخر هذا التقسیم عن جمیع تقاسیم الاسم لیکون ذکر الاسماء المتصلة بالفعل المصدر
متصلا بذکر الفعل وهذا التلطیف ایضا من لطائف هذا الکتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر
واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الظرف والآلة واسم التفضیل والمراد بالاسماء شعانی
المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها علی معنی الافعال ولذا لم یذکر الظرف والالة لانهما لا یعملان
وانما قدم المصدر علی سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل فی الاشتقاق عند البصریین وقیل
انما قدم لکونه مظنة الاصالة لمکان الاختلاف بخلاف غیره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق
علی فرعیتها اسم الحدث الجاری علی الفعل وانما ذکر الاسم لان الحدث هو المعنی والمصدر فی الاصطلاح هو اللفظ
الدال علی الحدث لا المعنی وانما قید الحدث بالجاری علی الفعل احترازا عن اسماء المصادر علی الحدث
نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جریانها علی الفعل مع دلالتها علی الحدث ولقائل ان یقول یخرج بهذا
القید المصادر التی لا فعل لها من لفظها نحو دفرا وبهرا وافة وتفة وویح وویب
وویلک وویک الا ان یراد الجاری علی الفعل حقیقة او فرضا وفیه نظر لانه علی هذا یشکل الفرق
بین هذه المصادر وبین اسماء المصادر لامکان فرض الفعل فی کل منهما ثم اعلم ان الجریان فی اصطلاحهم
یستعمل لمعنیین احدهما جریان الشیء علی ما یقوم هو به مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا لمعنی

وجريان اسم الفاعل على الفعل اى يوازيه اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اى
تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد من هذه
المعانى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يرد الابهام فى الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحدث على الفعل
وجريانه عليه مشهور بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يرد الابهام وهو اى المصدر
من الثلاثى اى من الفعل الثلاثى او من البناء الثلاثى سماع اى مسموع او سماعى او ذو سماع يحفظ كما سمع
من العرب ولا يقاس عليه ويرتقى الى اثنين وثلثين بناء المراد بالثلاثى المجرد وما كان على ثلثة احرف
لا الثلاثى الاصطلاحى والا لدخل نحو اكرم وكرم ومصدره قياسى لا سماعى وكلمة من بيانية والجار والمجرور
حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثى او ابتدائية
اى حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثى وهذا الوجه انما ياتى على مذهب الكوفية وفى جعل هذه الحال متعلقا
بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس
فى المصدر ضمير ومن غيره قياس اى من غير الثلاثى اى مقيس او قياسى او ذو قياس اى من شانه
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدا محذوف اى وهو من غيره
قياس وحذف هذا المبتدا بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح
ان يكون من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله ومن غيره
عطفا على قوله من الثلاثى وقوله قياس عطف على قوله سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثى
منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز فى صورة تقدم المجرور مع الجار او يقال
بجواز فى الدار زيد وفى الحجرة عمرو كجواز والحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه جوز